الفصل الثانى

نظام الإدارة بالأقاليم فى
مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين

- مقدمة.
- عرض لأهم الوظائف الإدارية بالأقاليم.
- التعريف بالوظائف ودور أصحابها فى إدارة الإقليم.
- حاكم الإقليم أو" الوالى ".
- نائب حاكم الإقليم.
- الوظائف الدينية بالأقاليم.
- الوظائف المرتبطة بأمن الإقليم.
- عامل البريد بالإقليم.
- الوظائف المالية.ووظائف أخرى.
- دواوين الأقاليم.

الفصل الثانى
نظام الإدارة بالأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين

سبق الذكر أن مصر قسمت منذ القدم إلى عدة أقسام إدارية ليسهل حكمها وإدارتها، وقد حدثت تغييرات متعددة فى هذا التقسيم إلى أن استقر الأمر فى عصر الخلفاء الفاطميين على وجود عدة أقاليم أو ولايات، هذا وقد اهتم الخلفاء الفاطميون بهذه الأقاليم وتنظيم الإدارة بها اهتماما كبيراً، أكثر من اهتمامهم بالعاصمة، لأنهم أدركوا أن رفاهية دولتهم وعظمتها إنما تقوم على استتباب الأمن و النظام فى الأقاليم(١). وذلك حرصاً على توفير الأمن لهم وللناس وجلب الأموال من مصادرها. وعليه وضع الفاطميون نظاماً دقيقاً لحكم هذه الأقاليم، ومن ثم جعلوا عليها أنصارهم المخلصين وشيعهم المقربين(٢).

حقيقة أن الخلفاء الفاطميين عملوا على تركيز السلطة فى أيديهم لاستكفاء مصالح حكومتهم المستقلة استقلالاً تاماً، ومصالح خلافتهم الواسعة، حتى أصبحت السلطة الإدارية فى العاصمة– القاهرة– لها الإشراف على كل ما يتصل بإدارة البلاد، بمعنى أن النظام الإدارى آنذاك كان شديد المركزية تدار شئونه من القصر (٣)، لكن فى الوقت نفسه كان الاهتمام بالأقاليم وشئونها(٤)، فمن المحقق أن إدارة الأقاليم فى مصر زمن الخلفاء الفاطميين كانت أفضل تنظيماً وأكثر استقرارا، حيث كانت العلاقة بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية أشد وأقوى(٥).

وتأكيداً لهذا المعنى نجد أن إدارة الدولة زمن الخلفاء الفاطميين انحصرت فى عدة دواوين، كان مقرها القاهرة– حاضرة الخلافة– وجعل الفاطميون بهذه الدواوين فروعاً خاصة

(١) د. حسن إبراهيم حسن، طه أحمد شرف: المعز لدين الله، ص ١٥١. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة، ١٩٦٣م.
(٢) أحمد النجار: الإنتاج الأدبى فى مدينة الإسكندرية فى العصرين الفاطمى والأيوبى، ص ٤٠، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية القاهرة، ط١، سنة ١٩٦٤م.
(٣) خضر أحمد عطا الله: الحياة الفكرية فى مصر فى العصر الفاطمى، ص٧٠،دار الفكر العربى، القاهرة، ط١، د.ت.
(٤) أحمد النجار: المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٥) د. عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ج١، ص ١٣٣.

بإدارة الأقاليم، فيذكر أنه كان يشرف على شئون الأقاليم دواوين الإدارة المحلية، حيث كانت الدواوين الدينية تنقسم إلى عدة دواوين، يختص كل منها بعمل معين[١]. فعلى سبيل المثال نرى ديوان الإنشاء بالعاصمة الذى كان يشتمل على " أضابير" تحتوى تفاصيل الإدارة المحلية[٢].

ولإنجاز الشئون الإدارية بالأقاليم كان لابد من توفر عدد كبير من الموظفين، إذ أنه نظراً لاتساع الدولة وتشعب مصالحها، كان من اللازم توزيع الاختصاصات على موظفين من غير أعضاء الوزارة منتشرين فى المصالح المختلفة فى أنحاء البلاد، حتى تتفرغ الحكومة المركزية فى العاصمة لأمهات المسائل القومية العامة و المشتركة بين جميع أقاليم الدولة، ونزولا على حكم هذه الضرورات رأت الدولة ترك سلطة البت فى بعض المسائل الخاصة بالأقاليم لهؤلاء الموظفين المنتشرين فى الأقاليم والمصالح بعيداً عن العاصمة، مع استمرار سيطرة السلطة المركزية عليهم وعلى أعمالهم[٣].

ولهذا وجد على حكم الأقاليم المصرية زمن الخلفاء الفاطميين جهاز إدارى مكون من عدد من الموظفين، يأتى على رأس هذا الجهاز والى الإقليم أو حاكمه أو أميره، ويعاونه فى إدارة هذا الإقليم عدد من الموظفين، منهم القاضى والداعى والمحتسب، وصاحب الشرطة، وصاحب الخراج (أو المسئول عن الناحية المالية أو الجباية بالأقاليم وإن اختلف فى اسمه) وصاحب المظالم وغيرهم[٤]. وقد أوضح أحد المؤرخين المحدثين أهم الوظائف المعاونة لحكام الأقاليم فى إدارة الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، وذلك عند تناوله للوثيقة الثالثة من مجموعة الوثائق الفاطمية، ففى الفقرة الأخيرة منها يحدد أنواع الموظفين الذين يعاونون الوالى فى إدارة شئون الحكم فى ولايته. وهم حسب ترتيب أهميتهم آنذاك:-

(١) د. محمد جمال الدين سرور: الدولة الفاطمية فى مصر سياستها الداخلية ومظاهر الحضارة فى عهدها، ص١٢٩، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سنة ١٩٧٠م.

(٢) ابن الصيرفى:- قانون ديوان الرسائل، ص ١٠٦، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، سنة ١٩٩٠م.

(٣) د. مسعود أحمد مصطفى: أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية، ص ٤٥.

(٤) د.حسن إبراهيم حسن: المعز لدين الله، ص١٦٠،أ- أحمد عبد السلام ناصف: الشرطة فى مصر الإسلامية، ص ٢٢٢، د. عبد المقصود الباشا : السياسة الداخلية للدولة الفاطمية بمصر فى عهد المعز لدين الله، ص ٧١.

– متولى الحكم بالإقليم (القاضى)
– متولى الدعوة الهادية (الداعى)
– المستخدم فى الخطبة العلوية (خطيب الجامع وإمامه)
– والموظفون المشرفون على استثمار الأموال (كتاب الدواوين وموظفوها فى الأقاليم)
– الرجال (الجنود)[١].ولنا عودة إلى تفصيل مهام كل منهم.

وإلى جانب ذلك توجد بالأقاليم وظائف أخرى، فيذكر الأستاذ الدكتور "عطية مشرفة" بأنه كان على كل إقليم أو عمل رئيس (وهو بمثابة المدير الآن) وعلى كل كورة نائب رئيس (وهو بمثابة المأمور) وعلى كل قرية زعيم(وهو بمثابة العمدة الآن)[٢]. هذا كله فضلاً عن صاحب البريد[٣].

ويبدو للوهلة الأولى، أن هناك تباين أو اختلاف بين المؤرخين المحدثين فى هذا المجال، ولكن الحقيقة أن الأمر ليس كذلك، ولكنه اجتهاد فى الدراسة، وكل يعرض ما عنده من نتاج هذه الدراسة، لذا فإنى آثرت تناول جميع هذه الوظائف كل وظيفة على حده بالتفصيل، ومتوليها، وتقليده، وبيان اختصاصاته، وإسهاماته فى خدمة الإقليم وأهل الإقليم، وعلاقته بحاكم الإقليم وبالسلطة المركزية.

التعريف بالوظائف ودور أصحابها فى إدارة الإقليم:

بعد إلقاء نظرة مجملة على أهم الوظائف الإدارية بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، نتعرف الآن على هذه الوظائف بالتفصيل، فى محاولة للوصول إلى شكل الهيكل الوظيفى بالأقاليم المصرية آنذاك، للتعرف على إدارتها تحت حكم ولاة الأقاليم فى عصر الخلفاء الفاطميين. ولتكن البداية برأس الجهاز الإدارى آنذاك، وهو :–

(١) د. جمال الدين الشيال: مجموعة الوثائق الفاطمية، ص ٥٤. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، سنة ٢٠٠٢م.
(٢) د. عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص ١٤٥.،د. إبراهيم أيوب: النظام الفاطمى السياسى، ص ١٣٣. لبنان، الطبعة الأولى،سنة ١٩٩٧م.
(٣) د.أبو زيد شربي: تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامى، ص ١٧٩.

حاكم الإقليم أو (الوالى):-

وكان يطلق عليه اسم والى الإقليم، أو أمير الإقليم، أو والى الولاية، وتعد هذه الوظيفة من الوظائف المهمة فى الدولة الإسلامية بشكل عام، والدولة الفاطمية بشكل خاص. وقد كان صاحب هذه الوظيفة يتبوأ مكانة مرموقة، تلك المكانة التى نبعت من كون حكام الأقاليم الممثلين للخلفاء الفاطميين بالأقاليم المصرية آنذاك، هذا فضلاً عن اتصالهم بالرعية، وإشرافهم المباشر على باقى الموظفين الموجودين بالأقاليم،وعليه نجد حاكم الإقليم هو رأس الجهاز الإدارى بالإقليم، وإليه يرجع فى كل صغيرة وكبيرة،. لذا وصل حكام الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين إلى مكانة كبيرة، فاقت كثيراً من الوظائف الأخرى فى الدولة، بل أهلت أصحابها للوصول إلى كرسى الوزارة- أكبر منصب فى الدولة بعد الخلافة- حتى أصبح أكثر وزراء الفاطميين فى مصر- خاصة فى القرن الثانى من الحكم الفاطمى- من ولاة الأقاليم المصرية.

ونظراً لهذه المكانة التى شغلها هؤلاء، والدور الذى لعبوه فى إدارة البلاد وسياستها واعترافاً من حكومة الفاطميين بذلك، أصبحوا موضع اهتمام حكومة الخلفاء الفاطميين بمصر، فوضعت بروتوكولات معينة لتولية هؤلاء، تبدأ من شروط اختيارهم، أى كيفية تقليده، وما منحوا من حقوق وما كلفوا من مهام، ومدى قيامهم بها، وذلك من خلال الاتصال بهم، والمراقبة المحكمة عليهم، والتى قد تؤدى إلى عقابهم أو عزلهم إذا ما قصروا أو أخطأوا. وسيأتى تفصيل ذلك فى حينه.

نائب حاكم الإقليم (الوالى):-

من الوظائف التى وجدت بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين وظيفة "نائب الوالى"، وقد ذكرت هذه الوظيفة فى المصادر بأسماء مختلفة متعددة. فبينما ذكر فى بعضها تحت اسم "نائب الوالى" أو "نائب الإقليم"، فقد ذكرت فى مصادر أخرى باسم "نائب الثغر".

فأما " نائب الوالى" أو " نائب الإقليم" فقد وردت عند " ابن إياس"، وذكر فى نصه ما يفيد اتصال صاحب هذه الوظيفة بالخليفة مباشرة حيث يقول:- " ... فى سنة إحدى

وثمانين وثلاثمائة صيدت سمكة من بحيرة تنيس، فكان طولها من رأسها إلى ذنبها ثمانية وعشرين ذراعاً،وكان عرضها خمسة عشر ذراعاً، ولها عينان كعينى البقر، ولسان كلسان الثور، وكانت ملساء، وفى جلدها غلظ،فلما صيدت، أمر والى تنيس بأن يشق بطنها ويحشى ملحاً فوضع فى جوفها مائة أردب ملح،...ثم إن نائب تنيس أرسلها إلى مصر حتى شاهدها العزيز وتعجب من خلقتها"(١).

وأما عن " نائب الثغر" فقد وردت عند " ابن ميسر" حيث يقول:- "...وفيها- يعنى سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة- كسر مركب فيه حجاج نصارى بثغر الإسكندرية فقبض عليهم نائب الثغر وبعث بهم إلى القاهرة"(٢).

أما عن أمر تولية صاحب هذا المنصب فلم تحدثنا المصادر بما يشفى غليلنا فى هذا المجال. وعلى ما يبدو أنها كانت بيد والى الإقليم أو حاكم الإقليم نفسه،وذلك بعد أخذ رأى الحكومة المركزية وتصديقها على هذا الاختيار أو الترشيح. ويظهر ذلك من خلال ما ذكره البعض فى سياق بيان حقوق حكام الأقاليم، حيث يذكر أنه كان من حقوقهم تولية العمال على النواحى التابعة لهم(٣).

أما عن مهام صاحب هذا المنصب فقد كانت محددة فى النواحى والكور التابعة للولاية. ويؤيد صحة هذا الرأى ما ذكره القلقشندى عن كورة" أسوان" فى وقت أن كانت قوص هى الولاية الأشمل والأعم فى الصعيد كله، ووواليها يحكم على الصعيد بأكمله،وآنذاك كانت أسوان تابعة لها وحاكمها يعد نائباً لوالى قوص(٤).وعليه كان على كل كورة أو منطقة تابعة للولاية أو الإقليم حاكماً، يكون نائباً للوالى الأكبر.ويؤيد هذا أيضاً ما ذكره أحد

(١) ابن إياس: محمد بن أحمد بن إياس الحنفا، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، الجزء الأول، ص ١٩٥. تحقيق محمد مصطفى. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

(٢) ابن ميسر : محمد بن على يوسف بن جلب ت ٦٧٧هـ- ١٢٧٨م. أخبار مصر، حققه د.أيمن فؤاد سيد تحت عنوان المنتقى من أخبار مصر، ص ١٥٥ المعهد العلمى الفرنسى، القاهرة، ١٩٧٩م.

(٣) د. محمد جمال الدين سرور: تاريخ الدولة الفاطمية فى مصر، ص ١٢٩.

(٤) القلقشندى: صبح، ج٣، ص ٣٩٧.وعن قوص ومكانتها وما يتبعها، انظر د. عائشة التهامى: أضواء جديدة على بعض التحف التطبيقية التى عثر عليها فى حفائر قوص. القاهرة،.د.ت.

الكتاب المحدثين من أنه " كان على كل إقليم من الأقاليم التى انقسمت إليها مصر آنذاك رئيس وهو" بمثابة المدير الآن، وعلى كل كورة نائب رئيس وهو بمثابة المأمور الآن"[١].

وبناء علي ما تقدم يمكن القول بأن " نائب الوالى" أو " نائب الثغر" كان محل عمله فى الكور والنواحى التى تكون تابعة للإقليم، ويقوم فيها بنفس مهام والى الإقليم. هذا إذا كان الإقليم يتكون من عدة كور أو ذا أجزاء مترامية، أما إذا كان الإقليم صغيراً فهنالك يكون " النائب" معاوناً " للوالى"، ومساعداً له فى أداء مهامه، وقائماً مقامه فى حالة غيابه لأمر ما، كخروجه إلى حاضرة الخلافة للقاء الخليفة أو الوزير،أو لإنجاز أي أمر من الأمور الطارئة وهكذا.

وطبقاً لهذا يكون الوالى الأكبر فى مقر ولايته هو المرجع الأول لذلك النائب، بمعنى آخر يمكن القول بأن " النائب" كان يقوم بتأدية المهام المكلف بها فى النطاق المرسوم له، مع مراجعة ذلك كله مع " الوالى" أو " الأمير الأكبر"، وكذلك يرجع إليه إذا اعترضه أمر من الأمور– إذ أنه لا يمكننا القول بأن مرجع النائب يكون إلى الحكومة المركزية بحاضرة الخلافة، لأنه لو كان الأمر كذلك لأصبح "والياً" قائماً بذاته " كوالى الإقليم"، وليس تابعاً له.وعلى ما يبدو أن الاتصال بين الوالى والنائب كان يتم عن طريق البريد والمكاتبات، أو عن طريق الاجتماع و التشاور وجهاً لوجه. وذلك حتى يتم إنجاز المهام المنوط بها فى نطاق الإقليم، وإتمامها على الوجه الأكمل.

الوظائف الدينية

من الوظائف المهمة التى وجدت فى دولة الخلفاء الفاطميين بمصر، والتى تأتى على رأس غيرها من الوظائف، " الوظائف الدينية" وذلك نظراً لأهمية الجانب الدينى فى دراسة تاريخ الدول بشكل عام، وخاصة مع دولة تقوم أساساً على العقيدة، بل هى أساس كل تنظيم فى الدولة آنذاك، الأمر الذى جعل الدولة الفاطمية توصف بأنها " دولة دينية ثيوقراطية"[٢] وقد كانت مناصب رجال الدين فى دولة الخلفاء الفاطميين فى مصر يطلق

(١) د. عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص ١٤٥.،د.حسن إبراهيم حسن : المعز لدين الله، ص ١٦١.
(٢) انظر فى ذلك د. أيمن فؤاد سيد : الحكومة الفاطمية فى مصر أنموذجاً للحكومة الثيوقراطية، ص ١٢٧: ١٤١.

عليها اسم" الوظائف الدينية"[١]، وهى كالوظائف الإدارية تعتبر ضمن وظائف أرباب الأقلام، وتشتمل على القضاء والدعوة وهما الدعامتان المميزتان فى الدولة الفاطمية. هذا فضلاً عن الحسبة.

وقد كان لهذه الوظائف الدينية دورها المحورى فى إدارة الأقاليم المصرية آنذاك، وسير أمورها، ومعاونة حكامها حتى يتم إنجاز المهام الإدارية بالأقاليم على الوجه الأكمل، كما كان لها مكانة كبيرة وقدراً عالياً. وقد كانت أهم هذه الوظائف وأعلاها قدراً، بل ومحط الاهتمام والتقدير من قبل الحكومة الفاطمية، لدرجة جعلت متوليها خاضعين للسلطة المركزية مباشرة، لا لحكام الأقاليم هى:-

القضاء:-

كانت مصر قبل وصول الفاطميين إليها مجرد ولاية تابعة للخلافة العباسية السنية، وبها قاض يعينه الخليفة العباسى السنى، لكن بعد دخول الفاطميين اختلف الأمر، وأصبحت مصر مقر خلافة قائمة بذاتها، وعلى مذهب الشيعة الإسماعيلية، وهو مذهب يخالف مذهب أهل السنة فى مصر. حقيقة أن القائد الفاتح حاول إقرار الأمور على ما هى عليه فى بداية الأمر، تهدئة للمصريين، وذلك بإبقاء القاضى السنى" أبو الطاهر بن أحمد الذهلى" الذى كان الخليفة العباسى قد عينه فى سنة ٣٤٨هـ[٢]، لكن سرعان ما جعل " جوهر" فى معاونته قاضياً شيعياً وهو القاضى" على بن النعمان" والذى ما لبث أن انفرد بأمر قضاء الديار المصرية، وخطب بلقب "قاضى القضاة"، وجعل له سجلا بذلك[٣]. وكان الخليفة هو صاحب الحق فى تولية هذا الشخص وتحديد مهامه[٤] وكذلك عزله.

وبناء على تغير الوضع بهذا الشكل، من دخول الفاطميين مصر، وتغير مذهبهم عن المذهب القائم بها، بدأ التغيير فى النظام الإدارى وعلى رأسه القضاء، وقد اتبع الفاطميون

(١) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص ٤٨٢.

(٢) ابن الطوير:أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسرانى ت ٦١٧هـ ١٢٢٠م،ص٦٧ تحقيق د.أيمن فؤاد سيد . القاهرة، سنة ١٩٩٢م.

(٣) ابن الطوير : نفس المصدر، والصفحة.

(٤) د.إبراهيم أيوب : النظام الفاطمى السياسى، ص ١٩٨.

نفس التنظيم القضائى الذى اتبع فى الدول الإسلامية بشكل عام فى العصور الوسطى، وذلك بأن يتولى أحد كبار أرباب الوظائف الدينية الإشراف على القضاء فى مصر وأرجاء الخلافة[١]،وكان القاضى عندهم موظفاً دينياً أصلاً،وكان واجبه الأول إقامة العدل على أساس الشريعة الشيعية، ومن ثم فقد كان من الضرورى أن يكون ضليعاً فى الفقه الشيعى وخبيراً بأحكامه[٢].هذا فضلاً عن الصفات الأخرى التى يجب توافرها فيمن يلى هذا المنصب الإسلامى المهم، والتى أفاضت بها بطون الكتب خاصة كتب النظم الإسلامية.

ونظراً لمكانة هذا الشخص فى الدولة الفاطمية، وأهمية الدور الذى يلعبه فى هذا المجال، لذا أحاطه الفاطميون بصورة من الإجلال والمهابة، تبدأ من مراسيم التقليد والخلع عليه[٣]،إلى منحه مرتباً كبيراً[٤] واختصاصه بلباس خاص وزى خاص، فضلاً عن تقديم كل المساعدات اللازمة له، حتى يتمكن من إنجاز عمله على أحسن وجه. هذا فى النصف الأول من العصر الفاطمى بمصر، أما فى النصف الثانى منه، ومع ظهور منصب وزير التفويض، اختفى منصب قاضى القضاة، وغدا من ألقاب الوزير" كافل قضاة المسلمين"[٥] وصاحب هذا مقره العاصمة. أما فى الأقاليم فكيف كان يتم إنجاز الشئون القضائية بها؟

قضاة الأقاليم :-

كان من الطبيعى أن يتخذ " قاضى القضاة" بالعاصمة له نواباً ينوبون عنه فى النواحى والأقاليم[٦]، وكان قاضى الإقليم هذا يعرف " بنائب القاضى" أو " قاضى الإقليم" أو " متولى الحكم" [٧] أو " خليفة الحكم" ويقتصر عمله على إقليم محدد[٨]. وكان أمر تولية

(١) د. عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ج١، ص ١٤٠.
(٢) د.أيمن فؤاد : الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ١٩٨.
(٣) عن مراسيم التقليد والخلع، انظر المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص٥٠.
(٤) عن مرتب قاضى القضاة: انظر المقريزى : الخطط، ج٢، ص ٢٤٣
(٥) انظر نماذج من مراسيم تولية وزراء التفويض فى العصر الفاطمى، القلقشندى: صبح ،ج ١٠.
(٦) عبد الخالق حسين : القضاء فى مصر فى عهد الفاطميين والأيوبيين، ص ٧٧. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة. دار العلوم، سنة ١٩٧٥، برقم ٢٠٢.
(٧) د. سعاد ماهر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، ج١، ص ٢٩١.
(٨) د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية، ج١، ص ٥٠٠.

تولية وعزل هذا الشخص بيد قاضى القضاة[١]، هذا فى النصف الأول من العصر الفاطمى، أما عن النصف الثانى كان أمر توليتهم وعزلهم بيد الوزراء[٢]،وذلك لأنهم أصبحوا يحوزون إلى جانب الوزارة قضاء القضاة[٣].وفى بعض الأحيان كان يتم تعيين قضاة النواحى من قبل الخلفاء الفاطميين أنفسهم،من ذلك نسخة سجل صادر عن الخليفة بتقليد قاضى الإسكندرية[٤]. وذلك لأن الفاطميين كما حرصوا على أن يكون على كل إقليم من أقاليم مصر والياً يدبر شئونها الإدارية، حرصوا كذلك على أن يكون لكل إقليم قاض لإنجاز المهام الدينية، يلى فى الرتبة و المكانة منصب حاكم الإقليم أو المدينة[٥].

ونظراً للمكانة التى حازها هؤلاء، والمهام التى اضطلعوا بها،كانوا محل اهتمام سلطات الدولة[٦]، ويبدأ هذا الاهتمام من بداية اختيار قاض لإقليم ما.فهم كما وضعوا شروطاً محددة فيمن يلى منصب قاضى القضاة، وضعوا كذلك شروطاً محددة فيمن يلى منصب قضاء الأقاليم أو النيابة بها، وهذه الشروط تتفق و الشروط الواجب توافرها فيمن يلى منصب قاضى القضاة بشكل عام، لكن رغم ذلك لم يترك الخلفاء الفاطميون الأمر على عواهنه، بل حددوا الشروط التى يجب على قاضى القضاة التأكد من توافرها فيمن يجعله نائباً عنه فى إقليم ما من الأقاليم. وقد ذكر فى إحدى السجلات لتولية قاضى القضاة أهم الشروط التى يجب عليه التأكد من توافرها فيمن يختاره لقضاء الأقاليم، والتى جاءت على شكل وصايا لقاضى القضاة، حيث أوصاه الخليفة بأن يستعين على أعمال الأمصار التى لا يمكنه أن يشاهدها بأفضل وأعلم وأرشد من يمكنه الاستعانة به، على ما طوقه أمير المؤمنين فى استعماله[٧]، وكما كان عليه أن يختارهم على هذا المستوى الممتاز. كان عليه أيضاً ألا يهمل أمورهم فى ولاياتهم، بل عليه" أن يتفقدهم ويتفقد أمورهم، قضاياهم، وما يعرض لهم

(١) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص ٦٨، د.إبراهيم أيوب: النظام الفاطمى السياسى، ص ١٩٨.
(٢) د. سيد عبد العزيز: الإسكندرية وحضارتها فى العصر الإسلامى، ص ١٩٤.
(٣) د. سهام أبو زيد : المغاربة ودوره فى إدارة مصر فى العصر الفاطمى، ص ٦٢.
(٤) القلقشندى: صبح الأعشى،ج١٠، ص ٣٦١: ٣٦٥.
(٥) د. جمال الدين الشيال: أعلام الإسكندرية فى العصر الإسلامى، ص ٧٤.دار المعارف، القاهرة سنة ١٩٦٥م.
(٦) عبد الخالق حسين: القضاء فى مصر فى عهد الفاطميين والأيوبيين، ص ٧٨.
(٧) القلقشندى: صبح،ج١٠، ص ٣٨٥: ٣٨٨، محمد ماهر حمادة : مجموعة الوثائق السياسية والإدارية، ص ١٣٥: ١٣٩

من وجوه الأحكام، ولا يكون فى حكمهم اختلاف، فإن ذلك ضياع للعدل وعورة فى الدين وسبب للفرقة"[١].

وبعد التأكد من توافر الشروط يتم التنصيب، والذى يتم وفقاً لمراسيم معينة. ويبدو أنه كان لتقليد النواب بالأقاليم رسوم تضاهى ما كان يتبع من تقاليد ورسوم عند تولية قاضى القضاة نفسه، إذ كانت تكتب لهم سجلات توليه تقرأ فى المسجد – مثل قاضى القضاة– و من ذلك ما يذكره المسبحى فى أحداث سنة ٤١٤هـ/ ١٠٢٣م حيث يقول " فى مستهل جمادى الآخرة خلع على أبى الفرج بن مالك بن سعيد ثوباً وعمامة مذهبين، ورداء محشياً مذهباً وحمل على بغلة بسرج ولجام محلى وقلد قضاء تنيس وسار إليها"[٢]. ومما هو جدير بالذكر أن خلع قضاة النواحى قد يتم من قبل الخلفاء أنفسهم، وقد يتم من قبل قاضى القضاة[٣].

ونظراً لمكانة القضاة وضرورة تميزهم عن غيرهم من أرباب الوظائف الأخرى، لذا خصص الخلفاء الفاطميون لهؤلاء زياً خاصاً، إذ كانوا يلبسون باعتبارهم أصحاب أقلام ملابس مذهبة تختلف فى قيمتها حسب درجة الموظف، ولتميزهم عن غيرهم من أصحاب الأقلام، كانوا ينفردون بلبس "الطيلسان" وهو ثوب يحيط باليدين خال من التفصيل والخياطة، وكان ينسج من ألوان مختلفة، هذا بالنسبة لزى قضاة النواحى[٤].

كما حرص الخلفاء الفاطميون أيضاً على منح هؤلاء الرواتب التى تتناسب ومكانتهم، كما جعلوها من الميزانية العامة للدولة. ومما تجدر ملاحظته أنه لم يشر أحد من أصحاب المصادر إلى الراتب الذى كان يحصل عليه قاضى الإقليم. لكن ينقل "المقريزى" أمراً جديراً بالملاحظة عند نقله لراتب قاضى القضاة، حيث يقول : " ...والمستقر لقاضى القضاة ومن

(١) عبد الخالق حسين : القضاء فى مصر فى عهد الفاطميين، ص ٧٨.

(٢) المسبحى: أخبار مصر فى سنتين ٤١٤: ٤١٥هـ،ص ٢١، تحقيق وليم ميلورد، القاهرة ،١٩٨٠.، المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٣٣.

(٣) عبد الخالق حسين: القضاء فى مصر فى عهد الفاطميين والأيوبيين، ص ٧٩.

(٤) وكان قاضى القضاة يتميز عن قضاة النواحى بلبس الطيلسان المقور مع اللثام والذؤابة. عن هذا بالتفصيل انظر. عبد الخالق حسين: المرجع السابق، ص ٨٦.

يلى قاضى القضاة مائة دينار..."[١] وربما يقصد المقريزى بقوله " ومن يلى قاضى القضاة" " قضاة النواحى". وعليه يكون الراتب المقرر لقاضى الإقليم " مائة دينار " وما يؤكد لنا ارتفاع راتب القضاة بالأقاليم. والتوسعة عليهم، المستوى المترف الذى عاش فيه بعضهم أمثال" ابن حديد"[٢]، قاضى الإسكندرية فى عهد الخليفة الآمر(٤٩٥-٥٢٤هـ/ ١١٠١-١١٣٠م) والذى أفاضت المصادر فى الحديث عن ثروته وثرائه[٣].

أما عن اختصاصات ومهام قاضى الإقليم، فقد كانت كثيرة و متنوعة، فبالإضافة إلى وظيفته الأصلية، وهى النظر فى الأحكام، كانت له اختصاصات أخرى، منها إقامة الصلاة، والخطبة[٤]، والإشراف على الأحباس[٥]، وعلى دور الضرب[٦]. وهى اختصاصات تدخل فى مجالات الإدارة والمال و الضرائب. هذا بالإضافة إلى مهام أخرى يتضمنها سجل التولية من رعاية المستخدمين بالثغر ومراقبتهم ومحاسبتهم،وإبقاء المستحق منهم وصرف المقصر[٧]. وحتى يتم إنجاز هذه المهام على الوجه الأكمل، وبالأسلوب والشكل الذى ترضاه حكومة الخلفاء الفاطميين، كان على قضاة الأقاليم مطالعة ديوان النظر و مراجعته بجميع التفاصيل والدقائق[٨].

ونظراً لدقة وأهمية الدور الذى لعبه قضاة الأقاليم آنذاك فى الحياة الإدارية بشكل عام، و القضائية بشكل خاص، فإن هؤلاء كانوا موضع اهتمام خاص من الخليفة نفسه[٩] فنرى الخليفة يوصى ولاته على الأقاليم بمؤازرة قضاة الأقاليم وأن يكونوا عوناً لهم فى أداء

(١) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٢٤٣.
(٢) عنه انظر المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ١٥١.
(٣) عن ابن حديد وثروته وما أوردته المصادر عنه. انظر: د. جمال الدين الشيال: أعلام الاسكندرية فى العصر الإسلامى، ص ٧٣: ٧٦.
(٤) المسبحى: أخبار مصر فى سنتين،ص ٢١٦، القلقشندى: صبح، ج١٠، ص ٣٦٤، ٤٦١ غالب عبد الحميد شفير: السياسة الداخلية للدولة الفاطمية فى مصر بعد المستنصر، ص ٧٢.
(٥) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٣، ص ٩٣.
(٦) المقريزى : نفس المصدر، والجزء، والصفحة، د. صفى على : مدن مصر الصناعية فى العصر الإسلامى، ص ٣٨٢.
(٧) القلقشندى: صبح، ج١٠، ص ٣٦٠: ٣٦٦، ٤٥٨، ٤٥٩.
(٨) القلقشندى: نفس المصدر، ص ٣٦٥.
(٩) عبد الخالق حسين: المرجع السابق، ص ٧٨.

مهامهم[١]. وقد ظهر واضحاً التأكيد على هذا الأمر فى سجلات تولية حكام الأقاليم، ومن ذلك نسخة سجل بولاية إقليم " الغربية " : "... وأجزل حظ النواب فى الحكم العزيز من عنايتك واجعل لهم نصيباً وافراً من اهتمامك ورعايتك، وعاضدهم على إقامة منار الشرع. وأجزل أحوالهم على أجمل قضية وأحسن وضع ..."[٢]

وهذا يعنى أنه إذا كان والى الإقليم يمثل سلطة الدولة الإدارية، فإن القاضى يمثل السلطة القضائية[٣]،كما أنه يلى فى الترتيب و المكانة حاكم الإقليم[٤]، إلا أنه لم يتبع لسلطته كباقى المستخدمين بالإقليم، بل كان يتبع لقاضى القضاة فى حاضرة الخلافة مباشرة، وعلى ذلك يلاحظ الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية فى الإدارة المحلية[٥]، وقد كان الفاطميون يحرصون دائماً على تأكيد هذا المعنى، حتى يتمكن القضاة من إقامة الشرع، وإنجاز مهامهم بعيداً عن سطوة الولاة ونفوذهم، وإن دل هذا على شىء فإنما يدل على مدى حرص الخلفاء الفاطميين على مصلحة رعاياهم وتحقيق العدل والرعاية لهم، ويؤكد لنا هذا المعنى المكانة الكبيرة التى وصل إليها العديد من قضاة الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين[٦]. فمنهم من كان يحوز مكانة كبيرة بل لعب دوراً فى سياسة الإقليم الذى يلى قضاءه[٧]، كما كان منهم من تدرج فى المناصب إلى أن وصل إلى مرتبة " قاضى القضاة" [٨].

(١) انظر فى ذلك سجلات تولية ولاة الأقاليم . القلقشندى:صبح ،ج١٠، ونماذج منها بالملاحق.

(٢) نفس المصدر السابق: ص ٣٨٢.

(٣) عبد الخالق حسين : السابق، ص ٧٩.

(٤) د. الشيال : أعلام الاسكندرية فى العصر الإسلامى، ص ٧٤.

(٥) د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم،ج١، ص ١٣٤، عبد الخالق حسين: السابق، ص٧٩.

(٦) انظر فى ذلك : ابن ميسر : أخبار مصر، ص ١٠٦، القلقشندى: صبح، ج١٠، ص ٤٥٥: ٤٥٦. ياقوت الحموى: معجم البلدان، مج١، ص ٢٧٠،كما أورد الأدفوى فى: الطالع السعيد العديد من التراجم لقضاة الأقاليم وأظهر مكانتهم.

(٧) المقريزى:اتعاظ، ج٣،ص ٢٨٦: ٢٨٧،د. سيد عبد العزيز سالم: تاريخ الإسكندرية وحضارتها فى العصر الإسلامى، ص ١٨٨: ١٨٩.

(٨) ابن ميسر: أخبار مصر، ص ٨٤، عبد الخالق حسين: السابق، ص٧٩.

الدعوة :-

اصطبغت الدولة الفاطمية منذ قيامها بصبغة مذهبية، حيث قامت على أساس المذهب الإسماعيلي[١]، الذى هو فرقة من فرق الشيعة، وقد عملوا كل ما فى وسعهم لاستمالة أهل السنة إلى مذهبهم[٢]، الذى هو الأساس الأول الذى قامت عليه الدولة حتى أصبحت العقائد تسيطر على كل شيء حتى السياسة[٣]،حيث كانوا يوجهون المناصب – خاصة الدينية كالقضاء والحسبة – وجهة خاصة تخدم المذهب الإسماعيلى[٤]، خاصة وأنهم وأنهم كانوا يرغبون فى جعل مصر مركز لمذهبهم، لينتشر منها إلى كافة أرجاء العالم الإسلامى[٥]. وعليه وجد الفاطميون أنهم لكى يمكنوا لدولتهم، ويوطدوا حكمهم فى البلاد التى فتحوها، لابد وأن يمكنوا لعقائدهم الدينية[٦]، ومن ثم كانت الدعوة هى عماد هذه الدولة، الذى ساهم فى قيامها،بل وكان الفاطميون لايزالون ينتظرون منها الكثير[٧]، تلك التى التى شبهها أحد المؤرخين المحدثين بأنها بمثابة السلاح الأيدلوجى للنظام[٨]، وحتى يتم نشر هذه الدعوة التى هى أساس الدولة، وعمادها الأول[٩]، وجد منصب الداعى.

الدعاة :-

تعد وظيفة الداعى من الوظائف المهمة التى وجدت فى عصر الخلفاء الفاطميين بعد وظيفة القاضى– إن لم تكن أهم من وظيفة القاضى– وذلك لأهمية الدعوة فى تنظيم الدولة، وكان يرأس الدعوة ويقوم بتنظيمها شخص يلقب " بداعى الدعاة"، وهو يلى قاضى القضاة

(١) لمزيد من التفصيل انظر.د. سهام أبو زيد : الدعوة الإسماعيلية ومدى نجاحها.

(٢) د. سهام أبو زيد :تاريخ المغاربة، ص ٤٦.

(٣) د.أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية أنموذجاً للحكومة الثيوقراطية، ص ١٢٧.

(٤) د.سهام أبو زيد : الحسبة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى نهاية العصر المملوكى، ص ٧٢. الهيئة العامة للكتاب، سنة ١٩٧٦م.

(٥) د. مروة عاطف: وظائف خدمات القصر ودورها فى نظم ورسوم دولة الخلفاء الفاطميين بمصر، ص ٢٥. رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر. كلية الدارسات الإنسانية، سنة ٢٠٠٣م.

(٦) د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، ص ١٧٧.

(٧) مقدمة كتاب ابن الطوير:نزهة المقلتين، ص ٧٦ بقلم د.أيمن فؤاد.

(٨) د. أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية أنموذجاً للحكومة الثيوقراطية، ص ١٣١.

(٩) د. سهام أبو زيد : تاريخ المغاربة، ص ٤٦.

فى المرتبة ويتزيا بزى مثل زيه[١]. وقد تولى آل النعمان المغاربة أعمال الدعوة ووظائفها المتعددة فى مصر ما يقرب من قرن من الزمان، وما يزيد عن الثمانين عاماً، وعلى وجه التحديد من عام ٣٦٢هـ/ ٩٧٣م إلى ما بعد ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م[٢]، وكان أول دعاتهم الفقيه" أبو حنيفة النعمان بن أبى عبد الله بن منصور بن أحمد بن حيون التميمى"، والذى وضع العديد من المؤلفات فى مجال الدعوة[٣]، وقد ظل منصب داعى الدعاة قائماً بذاته فى فى دولة الخلفاء الفاطميين بمصر، يتولاه فقهاء الشيعة الإسماعيلية العالمين بمذهب أهل البيت[٤]. إلى أن ظهرت وزارة التفويض، وذلك بوصول بدر الجمالى إلى منصب الوزارة فى خلافة المستنصر بالله (٤٢٧: ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥: ١٠٩٤م) وهنا أصبح الوزير يلقب بداعى الدعاة[٥].

أما عن تنظيم الدعوة ودور الداعى فيها. فقد كان داعى الدعاة يرأس مجالس الدعوة أو مجالس الحكمة، وهى مجالس خاصة لكل فئة من فئات الناس، فيقرأ فيها محاضرات عن المذهب الشيعى الإسماعيلى[٦]. وعما يتم فى هذه المجالس، وما يقوم به الداعى أثناءها، يذكر المؤرخون:– "...ويأخذ العهد على من ينتقل من مذهبه إلى مذهبهم، وبين يديه من نقباء المعلمين اثنا عشر نقيباً... ويحضر إليه فقهاء الدولة، ولهم مكان يقال له دار العلم، ولجماعة منهم على التصدير بها أرزاق واسعة، وكان الفقهاء منهم يتفقون على دفتر يقال له مجلس الحكمة فى كل يوم اثنين وخميس، ويحضر مبيضاً إلى الدعاة، فينفذه إليهم، ويأخذه منهم، ويدخل به إلى الخليفة فى هذين اليومين المذكورين،فيتلوه عليه إن أمكن، ويأخذ علامته بظاهره، ويجلس بالقصر لتلاوته على المؤمنين والمؤمنات فى مكانين للرجال على كرسى الدعوة بالإيوان الكبير، وللنساء وبمجلس الداعى، وكان من أعظم المبانى وأوسعها، فإذا فرغ من تلاوته على المؤمنين والمؤمنات حضروا إليه لتقبيل يديه، فيمسح على رؤوسهم

(١) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص١١٠، المقريزى: الخطط،ج٢، ص ٢٢٦.
(٢) د. سهام: المغاربة، ص ٤٦.
(٣) لمزيد من التفصيل: انظر د. سهام: المغاربة، ص ٤٨: ٥١.
(٤) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٢٢٦، اتعاظ، ج٣، ص ٣٣٧.
(٥) السجلات المستنصرية : برقم ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠، ٣٧، تحقيق د. عبد المنعم ماجد، ابن الصيرفى:الإشارة، ص ٤٩.
(٦) د.سهام أبو زيد : تاريخ المغاربة، ص ٥٣.

بمكان العلامة، أعنى خط الخليفة وله أخذ النجوى[١] من المؤمنين بالقاهرة ومصر وأعمالها لاسيما الصعيد ومبلغها ثلاثة دراهم وثلث، فيجتمع فى ذلك شئ كثير يحمله إلى الخليفة بيده بينه وبينه، وأمانته فى ذلك مع الله تعالى، فيفرض له الخليفة منه، ما يعينه لنفسه وللنقباء"[٢]. ويذكر المقريزى نقلاً عن المسبحى :" وكان الداعى يواصل الجلوس بالقصر لقراءة ما يقرا على الأولياء والدعاوى المتصلة، فيفرد للأولياء مجلساً، وللخاصة وشيوخ الدولة ومن يختص بالقصور من الخدم وغيرهم مجلساً ولعوام الناس وللطارئين على البلد مجالساً، وللنساء فى الجامع الأزهر مجلساً، وللحرم وخواص النساء مجلساً، وكان يعمل المجالس فى داره، ثم ينفذها إلى من يختص بخدمة الدولة، ويتخذ لهذه المجالس كتباً يبيضونها بعد عرضها على الخليفة، وكان يقبض فى كل مجلس من هذه المجالس ما يتحصل من النجوى من كل من يدفع شيئاً من ذلك عيناً وورقاً من الرجال والنساء، ويكتب من يدفع شيئاً على ما يدفعه، وكذلك فى عيد الفطر يكتب ما يدفع عن الفطرة، ويحصل من ذلك مال جليل يدفع إلى بيت المال شيئاً بعد شيء، وكانت مجالس الدعوة تسمى مجالس الحكمة"[٣]، وكان من أهم الكتب التى يلقيها الدعاة فى هذه الفترة كتاب" تأويل دعائم الإسلام" للقاضى" النعمان بن محمد "، وهى فى تأويل فقه الفاطميين[٤]. وهكذا كان التنظيم التنظيم الذى يترأسه داعى الدعاة، المشرف الأول على الدعوة، المفوض بأمرها من قبل

(١) النجوى:- أو النجاوى التى تعنى السر وهى ضريبة مالية يدفعها على الأخص المنضمون للمذهب الشيعى من رجال ونساء، وربما لتكون الدليل المادى على قبول التستر على عقائد المذهب، وهى تبلغ ثلاثة دراهم وثلثاً، لكن أغنياء الشيعة كانوا يدفعون ثلاثة وثلاثين درهماً،فكان من يدفع هذا المبلغ الأخير يتميز فى مجلس الدعوة، ويخرج له بخط الخليفة ورقة مكتوب عليها الجملة الآتية" بارك الله فيك وفى مالك وولدك ودينك" وكذلك توجد الفطرة التى كانت تدفع فى مناسبة عيد الفطر، والخمس والزكاة والقرابين.لمزيد من التفصيل انظر المقريزى: الخطط،ج٢،ص ٢٢٦، السجلات المستنصرية،من أرقام ٢٣: ٣٦، تحقيق د. ماجد.

(٢) ابن الطوير: نزهة المقلتين ص ١١٠، المقريزى: الخطط ،ج ٢، ص ٢٢٦، اتعاظ، ج٣، ص ٣٣٧.

(٣) القريزى : الخطط، ج٢، ص ٢٢٦، اتعاظ،ج٣، ص ٣٣٧.

(٤) د.سهام أبو زيد : تاريخ المغاربة، ص ٥٣.

الإمام مباشرة، والمسئول عن نشر الدعوة بمراحلها المعروفة عندهم[١]، وأخذ العهد على المستجيبين، وجمع الأموال منهم[٢].

دعاة الأقاليم:-

كان داعى الدعاة يشرف على الدعوة فى مصر كلها، كما كان له نواب عنه كنواب القاضى فى سائر البلاد[٣]، فمثلاً كان له داعيه فى القلزم، وهكذا فى سائر الأقاليم، ولداعى الدعاة الحق فى تعيين هؤلاء، وكانوا غالباً من أسر معروفة، فضلاً عن كونهم من الرجال الماهرين أصحاب البلاغة، المطبوعين على التفكير العالى، ذوى الذكاء الحاد، والعارفين لقواعد الدين والنظريات المذهبية[٤]. وذلك لخطورة وحساسية المنصب الذى يشغلونه، إذ أنهم الدعامة الأولى لقوة الدولة وتثبيت أقدامها، ونشر مذهبها، وجذب المستجيبين، وأخذ العهد عليهم.

ولم تفصح المصادر الأصيلة صراحة، عن مهمة دعاة الأقاليم، ولكن على ما يبدو، فإن هذه المهام كانت هى نفس مهام داعى الدعاة فى العاصمة، فى حدود التكاليف المكلفين بها، بل إن هناك من يعتبر أن مهمة داعى الإقليم أصعب من مهمة داعى الدعاة، ذلك لأن داعى الدعاة مقره العاصمة، يعيش إلى جوار الإمام – الرأس الأولى للدعوة– وجهاز الدولة الحكومى– الذى هو غالباً من أتباع المذهب– مما يسهل عمله، بينما يقيم دعاة الأقاليم وسط مجتمع أغلبه بل ربما جميعه من أهل السنة المتحفظين، الذين لم يكن من السهل تحويلهم عن مذهبهم، أما عن الشيعة فى الأقاليم فهم أقلية قليلة، بل ربما يقتصر الأمر على الموظفين بالإقليم فقط[٥].

يوضح كل ما سبق، صعوبة أعمال دعاة الأقاليم،وخطورة هذه الأعمال، وصعوبة المواجهات بينهم وبين أهل السنة، لذا كانت مهامه تتلخص فى نشر الدعوة بمراحلها

(١) عن مراحل الدعوة بالتفصيل انظر المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٢٢٧: ٢٣٥.
(٢) عن مهام داعى الدعاة بالتفصيل انظر مقدمة كتاب ابن الطوير: نزهة المقلتين ،بقلم د. أيمن فؤاد سيد، ص ٧٦.
(٣) ابن الطوير: نزهة المقلتين، ص١١٠، المقريزى الخطط، ج٢، ص ٢٢٦.
(٤) د. ماجد: نظم الفاطميين، ج١، ص ١٨٤.
(٥) د.ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ص ١٣٤.

المعروفة على مذهبهم، وأخذ العهد[١] فضلاً عن دورهم فى تثقيف الجهاز الحكومى بالإقليم[٢]، وهذا بالإضافة إلى ما يقوم به من جمع أموال اختيارية من الأتباع والمستجيبين، وإرسالها إلى داعى الدعاة بالعاصمة (أموال النجوى) وعلى ما يبدو أن إرسال هذه الأموال إلى العاصمة كان يتم عن طريق الطبقة الأولى من النقباء وغير ذلك من المهام مثل تلك التى يقوم بها داعى الدعاة بالعاصمة، باستثناء البعض منها، مثل الحضور إلى الخليفة أو الاجتماع بأهل القصر وأقارب الخليفة وتثقيفهم، وهكذا.

أما عن أماكن عقد المجالس ونشر الدعوة بالأقاليم، فغالباً أنها كانت تتم فى المساجد، تلك التى أولاها الفاطميون اهتماما كبيراً، من إنشائها، والإنفاق عليها، وصيانتها على طول البلاد وعرضها، حتى بلغ عددها ستة وثلاثين ألف مسجد[٣]، وما كان هذا إلا لمحاولة الدولة نشر المذهب، وتسهيل مهمة الدعاة، خاصة بالأقاليم. لذا تكفل الفاطميون بالإنفاق على الدعوة، تلك التى كان ينفق عليها الأموال الطائلة كوسيلة لنشرها. وفضلاً عن هذا برع الفاطميون فى وسائل الدعاية لهم ولمذهبهم، فأشعروا الناس بعظمة الحاكم وكرمه، حتى يندفعوا إلى إكباره وإجلاله، والخضوع المطلق لسلطانه، فكان أن ابتدعوا المواسم والأعياد، وملؤها بكل ما يمتع ويسر، ويضفى عليها البهجة والجمال، وذلك بما يفعله الخلفاء من مشاركة فى الاحتفاء بها، وخروجهم فى مواكبهم الرائعة[٤]. فضلاً عن إحاطة دعاة الأقاليم أنفسهم بالفخامة والعظمة والإجلال، إذ أنهم يمثلون داعى الدعاة بالعاصمة.

وكانت أعمال الفاطميين هذه، وإنفاقهم وسخائهم– الذى أشادت به المصادر– كلها محاولات لنشر المذهب، وتمكنه فى نفوس المصريين، ومساعدة– للدعاة فى أداء مهامهم، وتأكيداً للمعنى الأخير نرى الخلفاء الفاطميين يجعلون من حكام الأقاليم معاونين للدعاة، ومعضدين لهم فى أداء مهامهم، بل كانت هذه المهمة من أبرز المهام التى يكلف بها حكام الأقاليم، ويشتمل عليها سجل التولية الصادر لهم، ومن ذلك نسخة السجل الذى

(١) عن العهد وكيفية أخذه : انظر المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٢٣٤.
(٢) د. ماجد : نظم، ص ١٨٥.
(٣) د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، ص ٣٣٣.
(٤) أحمد النجار: الإنتاج الأدبى فى مدينة الاسكندرية، ص ٢٣.

أورده القلقشندى فى الجزء العاشر من موسوعته، وجاء فيه:- "... وكذلك المستخدم فى الدعوة الهادية عاملة بما يشد أزره ويشرح فى دعاء المستجيبين صدره..."[١]. وكذلك :- "...وأعن الداعى على ما هو بسبيله من الإرشاد، وقم فى إعلاء مناره قيام المعز الشاء..."[٢]، وقد توصلنا إلى وجود وظيفة الدعاة بالأقاليم من خلال ذكر صاحبها فى أحد سجلات تجديد تولية واحد من حكام الأقاليم فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين[٣]، والتى تشير إلى وجود علاقة وثيقة بين الطرفين، تتمثل فى المساعدة والمعاونة من الحكام للدعاة.

كان هذا عن وظيفة دعاة الأقاليم تعرفنا قبلها على الدعوة الفاطمية، والقائم عليها(داعى الدعاة)، خاصة المهام المكلف بها، ثم وظيفة داعى الإقليم من حيث تعيينه، ومكانته، ومهامه. و ما يقدم لمساعدته، ثم أخيراً علاقته بحاكم الإقليم والتى ظهرت من خلال سجلات تعيين بعض حكام الأقاليم.

الحسبة [٤]:-

إحدى الوظائف المهمة التى وجدت بالدولة الإسلامية بشكل عام، وهى وظيفة دينية فى أساسها، لأنها تقوم على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[٥]، مدينة اجتماعية فى طبيعة اختصاصها[٦]، إذ أنها أشبه بخدمة اجتماعية لأنها تتفق ومظاهر الحياة الداخلية للبلد[٧]. وتأتى الحسبة عند الفاطميين فى المرتبة الثالثة بعد القضاء والدعوة[٨]، وكان الفاطميون يوجهون المناصب الدينية كالقضاء و الحسبة وجهة خاصة تخدم المذهب الإسماعيلى، كما

(١) القلقشندى:صبح الأعشى، ج١٠، ص ٤٥٢.

(٢) القلقشندى: نفس المصدر والجزء، ص ٤٥٦. وغيرها من سجلات تقليد حكام الأقاليم فى نفس المصدر.

(٣) انظر د. جمال الدين الشيال: مجموعة الوثائق الفاطمية، ص ٥٤.

(٤) الحسبة فى اللغة: تعنى حسن التدبير.والاحتساب:بمعنى إنكار العمل القبيح، وقد تكون الحسبة من الحساب بمعنى محاسبة النفس أو محاسبة الغير أو محاسبة الله. د.سهام أبو زيد الحسبة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى نهاية العصر المملوكى، ص ٥٤.

(٥) لمزيد من التفصيل:انظر د.سهام أبو زيد: الحسبة فى مصر الإسلامية، ص ٤٥.

(٦) المقريزى: اتعاظ ج٣، ص ٢٢٥، حاشية ١.

(٧) د.ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١ ص ١٦٢.

(٨) القلقشندى: صبح، ج٣، ص ٤٨٣.

كان على موظفى الدولة فى ذلك الوقت تطبيق مبادئ المذهب الشيعى، والنهى عن كل ما نهى عنه المذهب، وعلى هذا أصبح عمل المحتسب الفاطمى ذا طابع خاص، يختلف تمام الاختلاف عن عمل أى محتسب آخر(١).

ونظراً لأهمية هذه الوظيفة، وما يقوم به صاحبها من أعمال، كان لابد من توفر عدة شروط فيمن يتولاها، يجب وأن يكون مؤمناً، مكلفاً من أولى الأمر، قادراً على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، أن يكون ذا رأى وصرامة، وأن يأمر عن علم ومعرفة وفقه بالدين وبأحكام الشريعة، عارفاً بأصناف المعايش والمهن والحرف بأنواعها المختلفة، وله خبرة فى الموازيين والمكاييل، حتى يتوصل إلى حيل الباعة فى الغش والتدليس، وأن يكون عفيفاً عن أموال الناس، ممتنعاً عن قبول الهدية، وأن يعمل بما ينصح، وأن يقصد بقوله وفعله وجه الله(٢). كما حرص الخلفاء الفاطميون على أن يكون صاحب هذا المنصب من وجوه العدول وأعيانهم(٣).

أما عن المهام المكلف بها صاحب هذه الوظيفة، فقد كانت كثيرة و متنوعة، تمس جوانب الحياة المختلفة من دينية، واقتصادية، واجتماعية، وصحية وبيئية. وبالنسبة للمهام الدينية كان منها مراقبة الصلاة، والآذان، والاحتفالات الدينية فى شهر رمضان، ومنع شرب الخمر(٤)، ومنع النساء من السير وراء الجنازات، والإشراف الدينى على الحمامات(٥) أما عن عن المهام الاقتصادية فكان منها ذهابه إلى الأسواق، وتفتيشه على بضائع التجار من حيث الجودة والرداءة، ومنعه لهم من الغش و التطفيف وغيرها(٦). أما الناحية الاجتماعية، فقد أشرف صاحب هذه الوظيفة على ما يقرب من أربعين مهمة من مهام الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، كان منها قبل كل شيء إشرافه على أخلاق أفراد المجتمع، كما يحرص على توفير الأمن والأدب بينهم، وهو المسئول عن وقاية المؤمنين من التعرض لمغريات

(١) د. سهام أبو زيد: الحسبة فى مصر الإسلامية، ص ٧٣.
(٢) لمزيد من التفصيل: انظر د. سهام أبو زيد: السابق، ص ١٠٥: ١٠٩.
(٣) القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص ٤٨٣.
(٤) المقريزى:اتعاظ، ج٢، ص ٩١.
(٥) لمزيد من التفصيل: انظر د. سهام أبو زيد: السابق، ص ١٤١، وما بعدها.
(٦) لمزيد من التفصيل : انظر د. سهام أبو زيد : السابق، ص ١٦٥ وما بعدها.

المثل السيء مثل شرب الخمر والمقامرة، ومنع مضايقة الجمهور، وإزالة كل ما يعوق المرور[١]. وبالنسبة لمجال الصحة والبيئة، فقد كان المحتسب ونوابه يفتشون قدور الأطعمة، ويباشرون محلات الجزارة والمطاعم، ويشرفون على السقائين لضمان تغطية القرب وعيارها. وقد صدرت فى العصر الفاطمى فى مصر من القوانين الصحية ما حظر به على التجار و الباعة أن يتركوا بضاعتهم ومأكولاتهم، ومشروباتهم تعلوها القذارة أو يصيبها الغش[٢].

واعترافاً من حكومة الخلفاء الفاطميين بأهمية هذا المنصب، فقد حرصت على أن يكون صاحبه فى رغد من العيش، حتى يكون عفيفاً عن أموال الناس ولا تفسده الرشوة[٣]. لذا خصص للمحتسب راتباً شهرياً قدره "ثلاثون ديناراً"، هذا فضلاً عن أعطيات ومخصصات أخرى[٤]، بلغت أحياناً "خمسة آلاف دينار وعشرين فرساً مسرجة ملجمة"، وذلك كما فعل الحاكم بأمر الله مع " غين الخادم" [٥]. كما كان لا يحال بينه وبين مصلحة أرادها[٦]. وحتى وحتى يتمكن من تأدية مهامه فى سهولة ويسر أنشأ الفاطميون " داراً" تسمى " دار العيار" تعير فيها الموازين بأسرها، يحضر إليها المحتسب أو نائبه ليعير المعمول فيها بحضوره، وبها أمثلة يصحح بها العيار كما كان يحضر إليها جميع الباعة باستدعاء المحتسب ومعهم موازينهم ومكاييلهم، فتعير فى كل قليل، فإن وجد فيها الناقص استهلك وأخذ من صاحبه لهذه الدار، والزم بشراء نظيره، مما هو محرر بهذه الدار[٧]. وفضلاً عن هذا كان يرصد له العديد من الأعوان لمساعدته فى تأدية مهامه[٨]، من أهمهم العرفاء[١]، وعنهم يقول

(١) عنها بالتفصيل :انظر د.سهام أبو زيد: السابق، ص ١٨٧: ١٨٩.
(٢) لمزيد من التفصيل: انظر د. سهام أبو زيد: السابق، ص ٢٠١: ٢١٤.
(٣) د.ماجد: نظم الفاطميين ورسومه فى مصر، ج١، ص ١٦٣.
(٤) د. سهام أبو زيد: السابق، ص ١٢٢.
(٥) المقريزى: اتعاظ، ج٢، ص٩١.
(٦) القلقشندى: صبح، ج٣، ص ٤٨٣.
(٧) د. سهام :السابق، ص ٧٦.
(٨) عنهم انظر د. سهام : السابق، ص ١٢٦: ١٢٧.

المقريزى: "أنه كان فى كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمورهم" ويشترط كونه خبيرا بأسرار الصنعة التى يشرف عليها، حتى يتمكن من معرفة حيلهم وغشوشهم[٢]. أضف إلى هذا ضرورة تحليه بنفس صفات المحتسب[٣]. كما كان يرصد لمعاونة المحتسب صاحب الشرطة أيضاً[٤]. وهذا كله فضلاً عن منح المحتسب سلطات تنفيذية من عقاب وتعذير وغيرها[٥].

محتسب الإقليم:-

وجدت فى الأقاليم المصرية فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين وظيفة المحتسب، وكان محتسبى الأقاليم نواباً لمحتسب العاصمة[٦]. كنواب الحكم[٧]،حيث كان المحتسب بالعاصمة يقيم عنه نواباً فى سائر الأقاليم[٨]. وليس أدل على ذلك مما ورد عند المؤرخين القدامى من سجلات تولية المحتسبين على الأقاليم، وعلى رأسهم محتسب الإسكندرية[٩]، كما كان" ابن بسام " صاحب كتاب " أنيس الجليس فى أخبار تنيس " أحد محتسبى تنيس فى عصر الخلفاء الفاطميين، ويرجح محقق كتاب " أنيس الجليس "[١٠]، أن وجود هذا الشخص، وتوليه الحسبة كان فى عهد الحاكم بأمر الله الفاطمى، و بالتحديد بعد سنة ٤٠٥هـ/ ١٠١٤م كما وجد محتسب خاص بمدينة دمياط، معيناً من قبل محتسب

(١) العرفاء: جمع عريف ويستخدم هذا المصطلح فى المصادر العربية فى العصر الإسلامى للإشارة عادة إلى صاحب الحرفة، وقد كان فى كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمورهم انظر ذلك المقريزى: اتعاظ، ج٢، ص ٢٢٤: ٢٢٥، إغاثة الأمة، ص ١٨،د. حسن الباشا : الفنون الإسلامية، ج٢، ص ٧٧٨: ٧٨٠.

(٢) المقريزى: إغاثة الأمة، ص ١٨: ١٩.

(٣) د. سهام : السابق، ص ١٢٧.

(٤) القلقشندى: صبح، ج٣، ص ٤٨٣.

(٥) عن السلطات التنفيذية للمحتسب، انظر د. سهام أبو زيد : الحسبة، ص ١٣٠، وما بعدها.

(٦) د. حسن إبراهيم حسن: التاريخ الإسلامى السياسى، ص ٣١٧.

(٧) القلقشندى: صبح، ج٣، ص ٤٨٣،د.أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣٤٣.

(٨) المقريزى:اتعاظ، ج٢، ص ٣٣٢، د.حسن الباشا: السابق، نفس الجزء والصفحة.

(٩) انظر د.سهام أبو زيد : الحسبة فى مصر الإسلامية، ص ٢٤٩: ٢٥٠.

(١٠) د.جمال الدين الشيال: مقدمة كتاب أنيس الجليس.

العاصمة فى عصر الخلفاء الفاطميين[١]. وكما كان لهم– كمحتسب العاصمة– عرفاء بالأسواق.

أما عن مهام هذا الشخص فنجد أن المصادر لم تمدنا بمعلومات كافية، أو صورة واضحة عن اختصاصات المحتسب بالإقليم، لكن يمكننا القول، بأنها كانت – ولاشك– مستمدة من اختصاصات محتسب العاصمة، بل يبدو أنها كانت صورة مصغرة من اختصاصات محتسب العاصمة، وقد سبق الذكر بأن الخلفاء الفاطميين فى مصر اهتموا بحكم الأقاليم، وسير الإدارة بها على الوجه الأكمل، لذا لم يكن مستبعداً أن تكون مهام الاحتساب بها ينجزها محتسب الإقليم كما ينجز محتسب العاصمة مهام الاحتساب بها. ومما لا شك فيه أن مهام محتسب الإقليم كانت تزداد وتتسع إذا كان الإقليم يتسم بالنشاط فى مجال معين كالنشاط الاقتصادي مثلاً، كدمياط وتنيس والإسكندرية وغيرها من الأقاليم التى استطاعت أن تحرز شهرة كبيرة فى المجال الاقتصادي وغيره.

أما عن طبيعة العلاقة بين محتسب الإقليم وحاكمه، فقد كانت تنطوى على المعاونة والمساعدة من قبل الوالى للمحتسب، حتى يتم إنجاز مهام الاحتساب خاصة، ومهام الإدارة ككل على الوجه المطلوب. وفى هذا يذكر القلقشندى" أن المحتسب كان يتقدم إلى الوالى بالشد منه "[٢]. بمعنى أنه يلجأ إليه لمساعدته فى إنجاز مهامه المكلف بها فى حالة عجزه عن القيام بهذه المهام بمفرده، وهنا يكون الوالى ملزم بتقديم المساعدة للمحتسب، بل كان يسارع بتقديمها وذلك لإقرار الأوضاع فى إقليمه، واستتباب الأمن به، لكن إذا كان المحتسب يلجأ للوالى لمساعدته فهو فى نفس الوقت مصرح له بالدخول على الوالى فى مجلسه وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر–، كما يذكر بأنه كان للعريف دوراً هاماً فى معاونة الولاة[٣].

وأحياناً يلى الحسبة بأحد الأقاليم من وليها بالعاصمة، أو يجمع محتسب العاصمة بين أعمال الحسبة بها، وأعمال الحسبة بأقاليم أخرى، فمثلاً" ولى الحاكم بأمر الله سنة

(١) د.الشيال : مجمل تاريخ دمياط سياسياً واقتصاديا، ص ١٤. القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، سنة ٢٠٠٠م.
(٢) القلقشندى: صبح، ج٣، ص ٤٨٣.
(٣) د. أيمن فؤاد سيد : الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣١٦.

٤٠٢هـ/ ١٠١١م قائد القواد أستاذ الأستاذين " غين الخادم " الشرطة والحسبة بالقاهرة ومصر و الجيزة[١].

هكذا، ومن هذا العرض لهذا الجزء من البحث، يظهر بوضوح حقيقة وظيفة المحتسب فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين وخاصة محتسب الإقليم، من حيث وجوده، وتعيينه، ومهامه ثم أخيراً علاقته بحاكم الإقليم.

المستخدم فى الخطبة:-

من الوظائف الدينية التى وجدت بالأقاليم المصرية فى عهد الخلفاء الفاطميين، معاونة لولاتها فى إدارة الإقليم، والتى وردت فى الوثائق المختصة بالعصر، وإن لم يرد لها تفصيل فى الكتابات المعنية بالعصر، هى" وظيفة المستخدم فى الخطبة العلوية "[٢]، والتى ورد ذكرها فى إحدى الوثائق الفاطمية، والتى قام بتحقيقيها أحد المؤرخين المحدثين وهو الأستاذ الدكتور: " جمال الدين الشيال " والتى نقلها من القلقشندى[٣]. وقد جاءت فى الترتيب الثالثة، والتى ورد فيها :- "... وخذ المستخدم فى الخطبة العلوية بإقامتها فى أوقاتها على أفضل قوانينها وواجباتها، معلناً فيها بذكر أمير المؤمنين الذى يتوج فروق المنابر ويشنف أسماع البوادى والحواضر..." [٤].

فمن المعروف أن الفاطميين كانوا أصحاب مذهب يخالف مذهب المصريين، وأنهم اتخذوا كافة الوسائل لنشر هذا المذهب، والتمكين له فى كافة الأقاليم، ومن ثم أنشأوا المساجد وأنفقوا عليها الأموال الكثيرة، وبثوا الدعاة فى مختلف الجهات. لنشر هذا المذهب ذى الشعائر و المعتقدات الخاصة، والتى تطرقت إلى كافة الجوانب الدينية حتى الآذان الذى غيروا فيه، واستتبع ذلك أن تكون الخطبة هى الأخرى ونظامها على قدر من التغيير، بالشكل الذى يخالف ما عرفه المصريون من قبل، لذا كان لابد من وجود خطباء من أنصار دعوتهم، بل من فقهائها العالمين بمبادئها وأسرارها- بما فى ذلك الخطبة وطريقتها-

(١) المقريزى :اتعاظ، ج٢، ص ٩١.
(٢) الميتخدم فى الخطبة : تعنى خطيب المسجد الجامع وإمامه د. الشيال : مجموعة الوثائق، ص ٥٤.
(٣) القلقشندى: صبح، ج ٨، ص ٢٣٩: ٢٤١.
(٤) مجموعة الوثائق الفاطمية. تحقيق د. الشيال، ص ٢١٠.

وبث هؤلاء الخطباء فى المساجد المنتشرة على طول البلاد وعرضها، لإقامة الخطبة وشعائرها بما يتفق ومذهبهم، ويحقق هدفهم فى نشر دعوتهم، لهذا وجد بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين خطباء معينين ربما يكونوا من قبل داعى الدعاة.

وقد حددت حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر مهمة حاكم الإقليم تجاه خطيب الدعوة بالإقليم. وذلك بأمره بأن يأخذ المستخدم فى الخطبة العلوية بإقامتها فى أوقاتها، على أفضل قوانينها وواجباتها، معلناً فيها بذكر أمير المؤمنين[١]. وعليه تكون العلاقة بين الطرفين علاقة معاونة ومؤاذرة من قبل الوالى تجاه القائم بأمر الخطبة فى الإقليم، حتى تتم إقامتها على الشكل الذى ترسمه الحكومة الفاطمية وترضاه وما كان يكلف الوالى بمساعدة القائم بالخطبة إلا اهتماما من حكومة الخلفاء الفاطميين بهؤلاء الخطباء، وتقديراً لدورهم، لدرجة أدت إلى ذكرهم منفردين عن القاضى والداعى، بل وتوصية الوالى بهم كما هو وارد فى السجل.

الوظائف المرتبطة بأمن الإقليم:

الشرطة:- [٢]

من الوظائف المهمة فى التنظيم الإدارى فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين " الشرطة"، وهى وظيفة دينية منذ ولادتها، حيث كانت تابعة للقضاء كما يتحدث عنها المؤرخون والكتاب.وكان واليها يسمى "صاحب الشرطة" [٣]. أو "والى الشرطة"[٤]. وليس تحت أيدينا أدلة مؤكدة على وجود هذه الوظيفة بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء

(١) عنها بالتفصيل : انظر القلقشندى : صبح ،ج ٨، ص ٢٣٩: ٢٤١. د. الشيال : مجموعة الوثائق الفاطمية، ص ٢١٠.

(٢) الشرطة: حفظة الأمن فى البلاد، والمفرد : شُرطى أو شَرطى.وصاحب الشرطة رئيسها. والشرطة من أشرط، يقال أشرط نفسه لكذا أعلمها وأعدها، وأشرط نفسه وماله فى كذا أى هيأه لهذه التبعية- وشرط القوم جعلوا بينهم علامة، وشرط فى عمله تأنق فيه. والشرطة فى الفقه: ما لا يتم الشىء إلا به ولا يكون داخلاً فى حقيقته جاء فى قوله تعالى"جاء أشراطها "أى علاماتها.المعجم الوسيط، ج١، ص ٤٩٨. وهناك من يؤكد أن الشرطة جاءت من زى أصحابها وعنها وعن أصلها بالتفصيل، أنظر أ. أحمد عبد السلام ناصف: الشرطة فى مصر الإسلامية، ص ٩٨: ١٠٢.

(٣) عن وظيفة الشرطة وصاحبها بالتفصيل انظر، د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية ،ج٣، ص ٦٧٥: ٦٨٢.

(٤) د.ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر،ج١،ص ١٧، د.حسن الباشا: دراسات فى الحضارة الإسلامية، ص ٦٩.

الفاطميين، إنما هناك من يؤكد وجودها، ومن يؤكد عدم وجودها[١]. ذلك، إلا أنه من المعروف أنه لا يمكن الاستغناء عن هذه الوظيفة فى أى مجتمع كان، إذ لا يمكن أن يتم تنظيم إقليم أو حتى مدينة و الحفاظ على أمنه واستقراره وأمن شعبه وناسه، إلا بوجود شرطة له.

والشرطة فى الإسلام : هى مجموعة من الجند يعتمد عليهم الخليفة أو الوالى فى استتباب الأمن، وحفظ النظام، والقبض على الجناة والمفسدين، وما إلى ذلك من الأعمال التى تكفل سلامة الجمهور وطمأنينتهم[٢].

أما عن نظام الشرطة فيمكن القول بأن نظام الشرطة من النظم الإدارية المهمة [٣]، بل هى من الوظائف الرئيسية فى الدولة الإسلامية بشكل عام، والدولة الفاطمية بشكل خاص، إذ أنها عندهم أعظم الوظائف وأجلها[٤]، حيث نالت حظاً من الرعاية فى عهد الفاطميين[٥]. فأصحابها هم الجنود الذين يحافظون على الأمن[٦]. أما هى فعدة الخليفة فى فى الحفاظ على الأمن، وصاحبها نائبه فى حفظ الأمن والطمأنينة بين الناس[٧]، إذا أنها المصدر الأول الذى تعتمد عليه الدولة فى هذا الموضوع [٨]، ونظراً لأهمية هذه الوظيفة

(١) اختلف الكتاب والمؤرخون حول وجود صاحب شرطة بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين وعدم وجوده فممن ذهب إلى القول بوجودها : سيد أمير على: مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامى، ص ٣٦٠، د. حسن إبراهيم حسن: المعز= =لدين الله الفاطمى، ص١٦٠، أ. أحمد عبد السلام ناصف: الشرطة فى مصر الإسلامية، ص ٢٢٢، وأما من قال بعدم وجود صاحب الشرطة بالأقاليم . ذكر بأن الأمر كان يقتصر على وجود عدد من الجنود فقط تحت قيادة وسطوة والى المدينة أو الإقليم.انظر فى ذلك د. ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم، ص ١٧٧، د. عبد المقصود الباشا : السياسة الداخلية للدولة الفاطمية فى عهد المعز لدين الله، ص ٧١،د. حسين دويدار: الحياة الاجتماعية فى مصر فى العصر الفاطمى، ص ١٧٥.

(٢) أحمد ناصف: السابق، ص ١١٣.

(٣) د. حسن إبراهيم حسن: التاريخ الإسلامى السياسى، ص ٢٧٨.

(٤) أ.أحمد عبد السلام ناصف: الشرطة فى مصر الإسلامية، ص ١٢٩.

(٥) أميرة إبراهيم الهلف: الأوضاع الإدارية والاقتصادية فى الدولتين الفاطمية والأيوبية، ص ٧٩.

(٦) المقريزى : اتعاظ الحنفا،ج١ ص ٢٦٥، حاشية ١.د. حسن إبراهيم حسن: دراسات فى الحضارة الإسلامية، ص ٦٩.

(٧) د. عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عهد الفاطميين، ص ١٦٣: ١٦٤.

(٨) عن مهام صاحب الشرطة انظر: المسبحى: أخبار مصر فى سنتين، ص ٥٢، ١٦٨: ١٦٩، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٩، ٢٣١.. المقريزى: اتعاظ، ج٢، ص١٧،ابن خلدون: كتاب العبر ،مج١، ص ٤٥٠، وعنها بالتفصيل انظر: د. مشرفة : نظم الحكم بمصر، ص ١٦٤: ١٦٧، د.أبو زيد شلبى تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامى،

ومكانة أصحابها، وخطورة المهام التى يكلفون بها، كان لا يتولاها إلا علية القوم من كبار القواد وعظماء الخاصة[١].

وقد كانت الشرطة فى مصر الإسلامية شرطتان:– " شرطة سفلى " ومقرها الفسطاط، "وشرطة عليا" ومقرها العسكر[٢] عاصمة العباسيين ١٣٣هـ. وبعد دخول الفاطميين مصر جعلوا القاهرة مقراً للشرطة العليا، فأصبحت الشرطة العليا بالقاهرة، والسفلى بالفسطاط[٣]، وكانتا أحياناً تجمعا لشخص واحد[٤]، بل أحياناً تضاف إلى وظائف أخرى كالحسبة مثلاً أو غيرها من الوظائف[٥].

ونظراً لأهمية هذه الوظيفة أولاها الفاطميون اهتماما كبيراً، فقد كان لصاحبها حقوق– كبقية أصحاب الوظائف الكبرى الأخرى– تبدأ من أحقيته فى إصدار مرسوم له عند التولية، وكذلك خلع خاصة، فكان يصدر له سجل من ديوان الإنشاء موقع من الخليفة أو الوزير بالتقليد[٦]. كما كانت لهم علاماتهم التى تميزهم عن غيرهم من الموظفين[٧]، فضلاً عن هذا كانوا يمنحون الرواتب الكبيرة[٨]. ونظراً لخطورة مهامهم فقد حرصت الدولة على تذليل العقبات أمامهم[٩]، كما كان متوليها يؤهل أحياناً لتولى حكم إقليم ما من الأقاليم[١٠].

ص ١٣٥: ١٣٦، د. ماجد :نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، ص ١٥٢، ١٧٥، أحمد عبد السلام ناصف: الشرطة، ص ١٥٧.

(١) ابن خلدون: كتاب العبر، مج١، ص٤٥٠، د. الباشا: دراسات فى الحضارة الإسلامية، ص ٦٩، د.عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص ١٦٤

(٢) المقريزى: اتعاظ الحنفا،ج١، ص ١١٠، حاشية ١، د.مشرفة : نظم الحكم بمصر، ص ١٦٥: ١٦٦، د.إبراهيم أيوب: النظام الفاطمى السياسى، ص ،١١٧، حاشية ١.

(٣) المقريزى : اتعاظ الحنفا، ج١، ص ٢٦٥، حاشية ١، د. الباشا: الفنون الإسلامية، ص ٦٨١.

(٤) انظر المسبحى: أخبار مصر، ص ١٩٠: ١٩١.

(٥) المقريزى: اتعاظ الحنفا،ج٢، ص ٧٣.

(٦) المسبحى: أخبار مصر، ص ٢٤٣: ٢٤٤.

(٧) د. الباشا: الفنون الإسلامية، ج٣ ص ٦٧٦.

(٨) د.حسن إبراهيم حسن: التاريخ الإسلامى السياسى، ص ٢٨٩.

(٩) أميرة الهلف: الأوضاع الإدارية والاقتصادية فى الدولتين الفاطمية والأيوبية، ص٧٩.

(١٠) د.الباشا: السابق، نفس الجزء والصفحة.وعن وصول أصحاب شرطة لحكم الأقاليم، انظر الفصل الثالث، ص ( ).

كان هذا عن الشرطة وصاحبها بشكل عام فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين، أما عن شرطة الأقاليم، فقد سبق القول أنه اختلف فى وجودها أو عدم وجودها، وبناء على ما سبق يرجح ما ذهب إليه البعض، من أن حكام الأقاليم أنفسهم كانوا يقومون بأعمال الشرطة فى أقاليمهم، معتمدين فى ذلك على قوات من العسكر الموجودة بالأقاليم[١]، وهم الذين يعبر عنهم فى سجلات تقليد الولاة باسم " الرجال" (الجنود)[٢] حيث جاء فى أحد سجلات تجديد ولاية أحد حكام الأقاليم ما نصه."... وانظر فى أمر الرجال المستخدمين معك نظراً يؤدى على مصلحتهم"[٣]. ويبدو أن هؤلاء الجنود أو الرجال كان يتم وضعهم فى كل ولاية أو إقليم من الأقاليم لحماية الإقليم والدفاع عنه، ومن بينهم يختار الوالى من يراه صالحاً لمعاونته فى القيام بأعمال الشرطة.

وذهب البعض إلى أن وظيفة الوالى بالإقليم هى نفسها وظيفة صاحب الشرطة، وأنهما اسمان لشخص واحد[٤]. لكن لست مع هذا الرأى، حقيقة أن الوالى يقوم بمهام الشرطة فى إقليمه، لكن لم يكن يطلق عليه " صاحب الشرطة"، بل هو الوالى داخلاً فى اختصاصه مهام صاحب الشرطة، وربما يكون قد ذهب صاحب الرأى لهذا، لأن صاحب الشرطة يسمى" والى الشرطة " وعليه يكون الأمر مختص بولاية أمر الشرطة. وأخذها هو على كونها ولاية فقط.

ومهما يكن من شئ، فإن الأمر لم يتضح وضوحاً كاملاً لأسباب:-

أن ما وصلنا من معلومات وبيانات عن الشرطة كان دائماً يقتصر على تفصيل الشرطة العليا والشرطة السفلى بالقاهرة والفسطاط، أما شرطة الأقاليم فلم يكن لها محل أو أهمية فى حديث المصادر التاريخية أو حتى المراجع المتأخرة المعنية بالفترة، إلا مجرد إشارات نادرة بين ثنايا السطور.

(١) د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم، ج١، ص ١٧٧،د.عبد المقصود الباشا: السياسة الداخلية للدولة الفاطمية بصر فى عهد المعز، ص ٧١، د.حسين دويدار: الحياة الاجتماعية فى مصر فى العصر الفاطمى، ص ١٧٥، محمود محمود حسن أحمد :الاسكندرية فى العصر الفاطمى، ص ٤٠٠ .

(٢) مجموعة الوثائق الفاطمية، تحقيق د. الشيال، ص ٥٤.

(٣) نفسه، ص ٢١٠.

(٤) أحمد عبد السلام ناصف: الشرطة فى مصر الإسلامية، ص ٢٢٢.

ولعل السبب الثانى : ربما أن مهام صاحب الشرطة كانت تتداخل ومهام الوالى أو حاكم الإقليم والتى ينص عليها سجل توليته[١] وهو ما يظهر من بعض مهام الوالى للوهلة الأولى.

هذا عن الشرطة وصاحبها فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين ووجودها أو عدم وجودها بالأقاليم المصرية آنذاك، وترجيح أحد الرأيين. وما يخص الوالى منها.

متولى حرب الإقليم :-

من الوظائف التى وجدت بالأقاليم المصرية فى عهد الخلفاء الفاطميين، والتى ورد ذكرها فى العديد من المصادر و المراجع، والتى ترتبط بالأمن، ليس بأمن الرعية فحسب، بل بأمن الإقليم بل ربما بالأمن العام كلية. هى وظيفة" متولى حرب الإقليم "[٢]، أو متولى قيادة الجيوش بالإقليم [٣]، أو قائد حامية الإقليم، أو حامية البلد[٤] أو حتى متولى السيارة كما يسميها البعض[٥].

والنصوص المتوفرة لدينا تثبت أن هذه الوظيفة كانت موجودة فى بعض الأقاليم وليست جميعها، وخاصة أقاليم الثغور فيقال " متولى حرب تنيس " أو"متولى حرب دمياط" أو " متولى حرب تنيس ودمياط "[٦]، " متولى حرب أسوان " أو قائد لحامية ولاية قوص وثغر وثغر أسوان " [٧] وهكذا. لكن من المرجح وجودها فى كل الأقاليم، خاصة وأن أقاليم مصر فى تلك الفترة كانت معرضة دائما للعدوان الخارجى كأقاليم الثغور مثلاً، كما هو الحال فى دمياط وتنيس وعيذاب وأسوان وغيرها. كما كانت الأقاليم الداخلية هى الأخرى معرضة آنذاك للاضطرابات والفتن والثورات، خاصة مع كثرة العناصر الأجنبية التى وجدت بمصر

(١) انظر نسخ هذه السجلات القلقشندي : صبح، ج١٠، وعن هذا بالتفصيل انظر: الفصل الثالث من الرسالة.

(٢) عنها انظر المسبحى: أخبار مصر فى سنتي،ص ٢١٣، ٢٤١.،ابن الصيرفى:قانون ديوان الرسائل، ص ٣٥، حاشية٣، المقريزى: اتعاظ، ج٢، ص ١٤٧.

(٣) د. سعاد ماهر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون،ج ١، ص ٣٩٦.

(٤) المسبحى: أخبار مصر، ص ٢٤.

(٥) ابن الصيرفى: نفسه.

(٦) المسبحى: أخبار مصر، ص ٢٤١.

(٧) د. سهام أبو زيد ك تاريخ الأمن فى مصر الإسلامية، ص ١٢١.

آنذاك، بل واشتراكها فى تكوين الجيش[١]، فضلاً عن أطماع هذه العناصر ورغبتها المستمرة فى المال و السلطة، والتى تجعلها سبب الثورات والاضطرابات. وكانت الحكومة المركزية و المسئولين فيها يعتريها القلق المستمر تجاه الأقاليم بسبب هذه العناصر الموجودة بها، مما يجعل الحكومة المركزية تعمل جاهدة للوصول إلى حالة مستقرة وإصلاح للأحوال [٢]. وعليه تتضح أهمية هذه الوظيفة ويرتفع قدر صاحبها.

أما عن تولية وعزل قائد حامية الإقليم، فكان يتم من قبل الحكومة المركزية، وتأكيداً لهذا ما ذكره المسبحى– فى أحداث جمادى الأولى سنة خمس عشرة وأربعمائة– أنه :– " فى هذا الشهر كوتب أبو الحارث نقيان بن محمد بن نقيان الخميلى[٣] متولى حرب تنيس ودمياط بالمسير إلى حلب ليتسلمها[٤] ". وكما هو واضح من النص أن المكاتبة كانت من قبل الحكومة المركزية، إذ أنه ليس من المعقول أن يكون عزله من منصبه هذا و توليته ولاية حلب من قبل الوالى، بل لا شك من قبل الحكومة المركزية، ويستفاد منه أيضاً أن المكاتبات كانت توجه إليه من قبل الحكومة المركزية مباشرة لإخباره بأمر ما من الأمور التى تخص شئون عمله[٥]، ومما يؤكد الاتصال المباشر بينهما هو وصول هداياهم للحكومة المركزية. حيث يذكر المسبحى بأن" أبا الحارث نقيان" " متولى حرب تنيس:"... كوتب بالمسير إلى حلب ليتسلمها بعد وصول هديته إلى الحضرة " [٦] كما يدلنا النص على شئ آخر أكثر أهمية، وهو علو منزلة صاحب هذه الوظيفة، وهذه المنزلة التى أهلته للوصول إلى ولاية أحد الأقاليم الهامة التابعة للخلافة الفاطمية آنذاك وهى" ولاية حلب ".

أما عن طبيعة عمل ومهام صاحب هذه الوظيفة، فمما لا شك فيه أنها تتلخص فى الحفاظ على الاستقرار واستتباب الأمن بالإقليم المتولى حربه، والدفاع عنه ضد أى عدوان

(١) من هذه العناصر : الأتراك والأكراد و العز والديلم والمصامدة والروم والفرنج والصقالبة و السودان وغيرهم من الطوائف التى وجدت بمصر بل واشتركت فى تكوين الجيش وكان لكل منها قائدها – القلقشندى: صبح الأعشى، ج٣، ص ٤٧٨.

(٢) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٢١٨.

(٣) عنه انظر المسبحى: أخبار مصر، ص ٢٤١، حاشية ١.

(٤) المسبحى: أخبار مصر، ص ٢٤١.

(٥) د. سلام شافعى: أهل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الثانى والأيوبى، ص ٢٥٤.

(٦) المسبحى: أخبار مصر ص ٢٤١، المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٤٧.

خارجي أو اضطراب داخلي، إذ أن الأقاليم المصرية كانت معرضة آنذاك لمثل هذه الأمور. وتأكيداً لهذا ما ذكره المؤرخون من حرص الفاطميين على أن يقيم فى أقاليمهم– وخاصة الثغور– بصفة دائمة، رجال من العسكر مستعدون بالأسلحة لحفظ الإقليم(١). كما أن هناك من الأسلحة الحربية وخاصة " الخيام " ما يخزن فى بعض الأقاليم التى تكون مهددة من أى عدوان، وتخرج هذه الخيام عند الحاجة إليها(٢).

وهذا كله لابد له من رئيس هو "متولى حرب الإقليم" (٣) الذى ورد ذكره فى العديد من المصادر.

بالإضافة إلى هذا توجد مهام أخرى يكلف بها متولى حرب الإقليم، لكن على ما يبدو أنها ليست مهام رئيسية، فكان مثلاً يشرف على بعض الأعمال المعمارية بالإقليم، مثلما حدث فى قوص من بناء " الجامع العمرى " فى وزارة " بدر الجمالى "، والذى يرجح بأن منشأه هو أمير الجيوش" بدر الجمالى "، وذلك على يد" سعد الدولة سارتكين الجيوشى" قائد جيوش إقليم قوص(٤). ومن هذه المهام أيضاً رعاية بعض الطوائف وحمايتها وحمايتها وصيانتها من الاضطهاد أو الابتزاز، وكذلك رعاية القائمين عليها(٥).

أما عن العلاقة بين متولى حرب الإقليم وبين حاكم الإقليم أو أميره، فمما لا شك فيه أنها كانت علاقة تعاون وتآزر من كل من الطرفين تجاه الآخر، حتى يتم تحقيق الهدف الأسمى وهو الحفاظ على أمن وسلامة الإقليم. ومما يؤكد هذا، هو أن الدفاع عن الإقليم، و الحفاظ على أمنه وسلامته وقيادة حاميته والإشراف عليه وعلى وسائل حمايته، كانت المهمة الأولى والاختصاص الأكبر لمتولى حرب الإقليم، كما أن الدفاع عن الإقليم وحماية أهله وصيانتهم كانت من بين مهام والى الإقليم (٦). وحتى يتكامل الأمر، ويتم تحقيق الهدف الأسمى، كان لابد من المعاونة والمؤازرة بين الطرفين.

(١) د. ماجد: ظهور خلافة الفاطميين وسقوطها، ص ٢٣٤.
(٢) د. ماجد: نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر، ص ٢١٣.
(٣) وإن كان هناك من يرى بأن قيادة الحامية والإشراف على تنظيم هذه الأمور كان داخلاً ضمن اختصاصات والى الإقليم.
(٤) سعاد ماهر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، ج١، ص ٣٩٤: ٣٩٦.
(٥) د.سلام شافعى:أهل الذمة فى مصر العصر الفاطمى الثانى، ص ٢٥٤: ٢٥٥.
(٦) انظر فى ذلك القلقشندى: صبح، ج١٠ ص ٤٥٢: ٤٥٣.

وبهذا نكون قد تعرفنا على وظيفة " متولى حرب الإقليم " أو " قائد حامية الإقليم " ووجودها بالأقاليم المصرية آنذاك وأهميته. ثم تولية وعزل صاحب هذه الوظيفة. ثم المهام المكلف بها، وأخيراً العلاقة بينه وبين حاكم الإقليم.

متولى السيارة[١]

وهى من الوظائف الإدارية التى وجدت بالأقاليم المصرية فى عهد الخلفاء الفاطميين، وقد نالت هى وصاحبها قدراً كبيراً من الصيت والتقدير.وتأتى هذه الوظيفة أحياناً بصيغة المفرد فيقال" متولى السيارة بأسفل الأرض " [٢] أو " صاحب السيارة " [٣]، وأحياناً تأتى بصيغة التثنية فيقال " والى السيارتين بالريف الشرقية والغربية "[٤]. وأحياناً أخرى تأتى بصيغة الجمع فيقال: "سيارات أسفل الأرض"[٥]. ويرجح أن الفروق بين هذه التسميات ليس ليس بالأمر الصعب، بل من السهل الوصول إلى معرفتها، إذ يبدو أن هذا كان مرتبطاً بتحديد نفوذ الوالى على السيارة أو السيارتين.

وتختلف هذه الوظيفة عن غيرها من الوظائف التى وجدت بالأقاليم المصرية آنذاك من وجهين الأول:– أنها لم تكن كغيرها من وظائف الأقاليم داخلة فى نطاق الإقليم أو الولاية التى يشملها حكم الوالى، بل أوسع وأشمل، وأن نفوذ صاحبها وسلطانه كان أكبر من نفوذ وسلطان الوالى نفسه، إذ يحكم صاحبها ويشرف على مساحة أكبر تشمل داخلها الإقليم نفسه. فقد اتضح من خلال البحث فى هذه الفترة، خاصة فى مجال التقسيم

(١) متولى السيارة:– متولى أى القائم على الشئ. المعجم الوسيط، ج٢، ص ١١٠١،أما " السيارة " فهى بمعنى القافلة من الناس أو عربة آلية تسير بالبنزين ونحوه. المعجم الوسيط، ج١، ص ٤٨٥. وقد ورد ذكرها فى القرآن الكريم فى سورة يوسف حيث قال تعالى" وجاءت سيارة..." وهى هنا بمعنى القافلة أو المجموعة من الناس. وإذا أخذناها بهذا المعنى فى الوظيفة التى بين أيدينا فيكون المقصود القائم على أمر قافلة أو مجموعة من الناس، أو المتولى لشئونهم ويذكر أن " سيارة" مصدر سار دال بصيغته على الحرفة، ويظهر أن سيارة البلد كانت وظيفة فى هذا العهد يقصد بها حسن سير البلد وصيانة الأمن والنظام به. المسبحى: أخبار مصر، ص ٤٠، حاشية١.

(٢) المسبحى: أخبار مصر، ص ٣٩: ٤٠، الأنطاكى: تاريخه، ص ٣٧٧، أبو صالح الأرمنى: تاريخه، ص ٥٧. المقريزى: اتعاظ، ج٢، ص ١٣٧، ١٨٩.

(٣) د. حسين نصار: النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة، ص ٧٤: ٧٥.

(٤) ابن المقفع: تاريخ البطاركة، ص ١٤٧، المقريزى: المقفى الكبير، ص ٤١٥.

(٥) المقريزى: أتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٥٣.

الإدارى، أن نطاق نفوذ صاحب هذه الوظيفة كان تسير مع التقسيم الإدارى الأكبر الذى كانت تشمله مصر، خاصة فى النصف الأول من العصر الفاطمى وذلك حينما كانت أرض مصر مقسمة إلى مصر العليا ومصر السفلى، وقسمت السفلى إلى الحوف الشرقى والحوف الغربى وبطن الريف، وقسم الصعيد إلى الصعيد الأدنى والصعيد الأعلى[١]. فكان نفوذ صاحب هذا المنصب – على ما يبدو– يتمشى مع التقسيم الأكبر للأراضى المصرية آنذاك. بمعنى أنه حين يقال " متولى سيارة أسفل الأرض أو سيارات أسفل الأرض " فيقصد بها كل ما يشمله أسفل الأرض من أقسام، وتكون الأولى من باب استخدام اللفظ مجازياً بإطلاق المفرد وإرادة الجمع، أما الثانية فهى من باب إطلاق اللفظ على عمومه بكل ما يشمل من أجزاء. أما فى حالة تولى هذا الشخص لأجزاء محددة فقط من أسفل الأرض كالجزء الشرقى فقط، أو الغربى فقط يطلق اسم متولى " سيارة كذا " ويقال متولى السيارتين" إذا كان متولياً للجزء الشرقى و الغربى معاً وهكذا.

أما الوجه الثانى: الذى تختلف فيه عن غيرها من الوظائف الإدارية التى وجدت بالأقاليم آنذاك فهو من حيث وجودها. فعلى ما يبدو أنها كانت وظيفة وقتية بمعنى أنها لم تستمر طيلة العصر الفاطمى، بل الغالب أنها وجدت فى النصف الأول منه فقط. بدليل أنه لم يرد لها ذكر فى المصادر فى النصف الثانى من العصر الفاطمى – على حد علمى– ويؤيد هذا الترجيح ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور د. أيمن فؤاد عن هذه الوظيفة، وتأكيده على وجودها فى النصف الأول من العصر الفاطمى فقط[٢]. ولكن إذا كنت أتفق مع الأستاذ الدكتور / أيمن فؤاد فى فترة وجود هذه الوظيفة، فإنى فى الوقت نفسه أختلف معه فيما ذكر من أن هذه الوظيفة كانت بدلاً من وظيفة حكام الأقاليم التى ظهرت فى النصف الثانى من العصر الفاطمى.– وذلك لأنها وظيفة كانت موجودة طيلة العصر الفاطمى، حتى قبيل العصر الفاطمى[٣]، بل أن الدكتور / أيمن فؤاد نفسه يقدم أثناء حديثه فى هذا الموضوع دليلاً يؤيد

(١) عن هذا بالتفصيل : انظر الفصل الأول من الرسالة.
(٢) د.أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣٢٨.
(٣) سبق توضيح ذلك فى الفصل الأول من الرسالة، ص ( ).

ما ذهبت إليه وذلك عندما تحدث عن جعفر بن فلاح الكتامى[١] نقلاً عن ابن الصيرفى – فى كتابه الإشارة:– "... جعل له فى سجله ولاية الإسكندرية وتنيس ودمياط والشرطتين العليا والسفلى والحسبة والسيارتين.."[٢] فلو كان والى السيارة بدلاً من والى الإقليم فلم إذاً حدد فى بداية الأمر نفوذه ببعض الأقاليم " الإسكندرية وتنيس ودمياط " ؟ ولم ذكرها ابن الصيرفى بهذا الصورة ؟ ولو كان الأمر مطلقاً فما داعى التحديد؟ كما أن هذا التحديد يدل من ناحية أخرى أن باقى الأقاليم الواقعة فى الوجه البحرى، والتى لم تحدد أو تدخل ضمن ما ولى من أقاليم، كان عليها ولاة آخرون، كما عثرت فى الوقت نفسه على العديد من الأسماء التى وصل أصحابها إلى ولاية الأقاليم فى النصف الأول من العصر الفاطمى. وبعد دخول الفاطميين مصر ولى جوهر الصقلى. مزاحم بن رائق الحوف والفرما والجفار[٣]، كما عثر على أسماء ولاة آخرون منذ عهد المعز والعزيز وكذلك الحاكم. فلو أن الأمر كان مقتصراً على متولى السيارة فقط –كما يذكر البعض– فلم وجد هؤلاء الولاة ؟

أما تولية صاحب هذا المنصب فنظراً لمكانته، وأهمية الأعمال المكلف بها– كما سيأتى– فقد نال متولى السيارة حظاً كبيراً من اهتمام الخلفاء الفاطميين ويتضح ذلك من خلال رسوم التقليد التى تتم عندما يولى شخص لهذا المنصب من إصدار سجل له، وكذلك الخلع والمنح والهبات التى تمنح لصاحب هذا المنصب فور توليته[٤]، ويتضح ذلك من خلال ما أورده المقريزى حيث يقول:– " وفى ثالث عشرية – يعنى شهر رجب سنة خمس عشرة وأربعمائة– خلع على سنى الدولة حمد، ابن أخى التاهرتى، وقلد سيارات أسفل الأرض عوضاً عن عدة الدولة بقى الخادم الأسود، وحمل على فرس بسرج مصفح مغموس وألبس عمامة مذهبة وثوباً طميماً "[٥]. ويتضح من خلال النصوص الواردة فى هذا المجال أن الخلع على هذا الشخص كان من قبل الخليفة مباشرة، كما كانت تمنح الوظيفة نفسها. أحياناً كنوع

(١) د. أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية فى مصر، ص ٣٢٨.
(٢) ابن الصيرفى: الإشارة إلى من نال الوزارة، ص ٣٣: ٣٤.
(٣) المقريزى: اتعاظ، ج١، ص ١١٨.
(٤) المسبحى: أخبار مصر، ص ١٦٥.
(٥) المقريزى: اتعاظ، ج٢، ص ١٥٣.

من المكافأة لمن يثبت ولاءه، كما حدث لحسين بن دواس الكتامى من قبل السيدة " ست الملك " أخت الخليفة الحاكم بأمر الله بعد قتل الحاكم، الذى قلدته هذه الوظيفة جزاءً لإخلاصه لها[١].

أما عن مهام صاحب هذه الوظيفة أو اختصاصاته. فمن خلال ما ذكر فى نصوص وكتابات المؤرخين سواء القدامى أو المحدثين، كان من هذه المهام : رد الحقوق إلى أصحابها وردع المعتدين، وذلك كما حدث فى عهد الحاكم بأمر الله [٢]، كذلك حماية البلاد الواقعة تحت سلطانه من الفساد ومنع الاضطراب[٣]، ومنها عقاب الخارجين وإعمال السيف فيهم، وضبط الأعمال خوفاً من أن ينهبوها[٤]. كما تذكر إشارات إلى أنه كان له دور فى الناحية المالية، وخاصة ما يتصل منها بالنصارى، وذلك من حيث مطالبتهم بالمال المفروض عليهم وإغلاق بيعهم فى حالة امتناعهم عن الدفع، وذلك كما حدث من" ناصر الدولة بن حمدان " والى السيارتين بالريف الشرقية والغربية[٥] فى وزارة اليازورى[٦]. كما يشير البعض البعض إلى أن صاحب هذه الوظيفة فى الغالب كان يقوم بالانتقال إلى بعض النواحى الداخلة فى نطاق ولايته، ويعمل على القضاء على ما قد ينشب فيها من الفتن والاضطرابات، وإصلاح أحوالها من الفساد[٧]. كما أن هناك من يرى بأنه على الرغم من عدم التعرف على حقيقة هذه الوظيفة، لكن يبدو أنها كانت وظيفة ذات شقين: إدارى وعسكرى أى أن صاحبها هو المشرف الإدارى على المنطقة التى تقع تحت إشرافه، وفى الوقت نفسه يتولى قيادة حمايتها العسكرية[٨].

(١) انظر تفصيل ذلك وترجمة حسين بن دواس. المقريزى: المقفى، ص ٤١٥.

(٢) د. حسين نصار: النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة، ص ٧٤: ٧٥.

(٣) المسبحى: أخبار مصر، ص ١٦٥: ١٦٦.

(٤) المسبحى: نفسه، ص ٣٩: ٤٠، المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ١٣٧.

(٥) ابن المقفع: تاريخ البطاركة، ص ١٤٧.

(٦) اليازورى: الصادق المأمون مكين الدولة وأمينها أبو العلا عبد الغنى بن نصر بن سعيد الضيف المعروف باليازورى، كان يخدم فى دولة المستنصر بالله الفاطمى، ولم يكن قط وإنما كان يدعوه باسمه، وسميت به حاله إلى أن جعل واسطة وبقى إلى أن دخل أمير الجيوش فنفى إلى قيسارة ثم نقل إلى تنيس وقتل بها. ابن الصيرفى: الإشارة إلى من نال الوزارة، ص ٥٦.

(٧) د. سهام أبو زيد : المغاربة ودورهم فى إدارة مصر فى العصر الفاطمى، ص ١٣٤.

(٨) د.أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣٢٨.

لكن هناك من يرى أنها وظيفة عسكرية فقط خاصة بحماية البلاد[١].

لكن مع هذا التباين فى الآراء، ترى الباحثة أن هذه الوظيفة تشمل كل هذه الأمور جميعاً، وأن واليها يجمع كل ما يخص المناطق الواقعة تحت اختصاصه سواء من الناحية الإدارية أو العسكرية، والدليل على ذلك ما ذكره أحد المؤرخين المحدثين[٢]: من أن "صاحبها يقوم بالانتقال إلى بعض النواحى الداخلة فى نطاق ولايته، ويعمل على القضاء على ما قد ينشب فيها من الفتن والاضطرابات، ويقوم بإصلاح أحوالها من الفساد " وهذه العبارة كما هو واضح، تشمل فى معناها كل ما يخص الإقليم من كافة النواحى سواء إدارية أو عسكرية، وربما يعنى هذا أنه كان كالوالى فى ولايته، لكن الأمر مع متولى السيارة أوسع وأشمل، نظراً لاتساع نطاق الحدود التى يشملها سلطانه.

أما عن العلاقة بين صاحب هذه الوظيفة وبين حاكم الإقليم، فلم تمدنا المصادر بمادة غزيرة عن مدى وطبيعة هذه العلاقة، وربما يرجع ذلك إلى عدم وضوح النصوص الواردة عن متولى السيارة، ولكن يمكن القول بأنه فى الفترة التى وجدت فيها هذه الوظيفة كانت مهمة متولى السيارة الإشراف العام على الإقليم، بل جميع الأقاليم الواقعة داخل حدود ولايته. وعليه تتسم العلاقة بين الطرفين بالأخذ والعطاء والتعاون، فبالنسبة لوالى الإقليم كان عليه رعاية مصالح الإقليم من كافة النواحى بمنتهى الدقة. أما بالنسبة لمتولى السيارة فتكون مهمته على الأرجح الإشراف العام الخارجى على النواحى الإدارية والعسكرية. وهكذا تكون العلاقة معاونة ومؤاذرة وأن كل منهما يكمل الآخر.

كان هذا عن وظيفة متولى السيارة من حيث التعريف بها، وما ورد من مصطلحات لها، والفرق بينها وبين غيرها من وظائف الأقاليم آنذاك، ثم أهميتها، ومراسيم تقليد صاحبها، ثم مهامه وما ورد عنها، وأخيراً العلاقة بينه وبين حاكم الإقليم.

(١) المقريزى: المقفى الكبير(تراجم مغربية ومشرقية من الفترة العبيدية) تحقيق محمد اليعلاوى، ص ٤١٥، حاشية ٤.
(٢) د. سهام أبو زيد: المغاربة، ص ١٣٤.

البريد[١] :-

من الوظائف المهمة التى وجدت بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين وظيفة " صاحب البريد "[٢]. و" البريد " هى صيغة الجمع لكلمة" برد" بمعنى الرسول.وترجع نشأة نظام البريد إلى ما قبل الإسلام، وخاصة زمن أكاسرة الفرس، ودخل هذا النظام الدولة الإسلامية فى عهد الخليفة الأموى "معاوية بن أبى سفيان "، ومع مرور الوقت أدخلت عليه العديد من التحسينات[٣].

وقد حتمت النظم الإسلامية قيام مثل هذه الوظيفة وعمل مراكز لها على طول البلاد وعرضها[٤]، إذ أنها وسيلة الاتصال الأولى بين الحكومة المركزية وجهاز إدارة الأقاليم، كما أنها من ناحية أخرى أداة المراقبة والتجسس من قبل الحكومة المركزية على موظفى الأقاليم، وعلى رأسهم الولاة.

ونظراً لهذه الأهمية التى اعترفت بها الحكومات الإسلامية وعلى رأسها حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر، أنشأ للبريد ديوان خاص به عرف باسم " ديوان البريد " والذى أصبح من أهم الدواوين بمصر فى عصر الخلفاء الفاطميين.كما اهتم به الفاطميون اهتماما كبيراً، حتى صار أصحابه يعرفون فى أيامهم بـ" أصحاب الأخبار " إذ كانوا يوافونهم بكل ما يصل إليهم من الأخبار والأحداث[٥]. ونظراً لأهمية هذا الديوان كان يخضع أحياناً لإشراف " ديوان الإنشاء " كما حدث فى عهد الحاكم بأمر الله [٦]. وقد أتت أهمية هذا الديوان من

---

(١) البريد فى الاصطلاح:- هو أن يجعل خيل مضمرات فى عدة أماكن فإذا وصل صاحب الخيل المسرع إلى مكان منها وقد تعب فرسه، ركب غيره فرساً مستريحاً، وكذلك يفعل فى المكان حتى يصل بسرعة. وفى اللغة : مسافة معلومة بين مركزى بريد قدرها الفقهاء وعلماء المسالك والممالك بأنها أربعة فراسخ واثنى عشر ميلاً. واختلف فى أصل الكلمة والأرجح أنه فارسى. وكثيراً ما كانت تطلق الكلمة على الرسول.د. نظير حسان سعداوى: نظام البريد فى الدولة الإسلامية، ص ١٩: ٢٠.

(٢) صاحب البريد : أى المكلف من قبل الدولة بحمل البريد ونقل رسائل البريد من مكان لآخر.وربما كانت تعنى أيضاً ذلك الشخص المكلف بشئون البريد وأعماله فى الدولة الإسلامية."وصاحب البريد" من الصيغ التى وردت بكثرة فى نصوص البرديات العربية، وذلك منذ القرن الأول الهجرى السابع الميلادى.د.سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف، ص ٥٢١: ٥٢٢.

(٣) د. سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف، ص ٥٢٢.

(٤) د. عبد العال الشامى: مدن الدلتا فى العصر العربى، ص ١٤٦.

(٥) محمود محمود حسن أحمد: الإسكندرية فى العصر الفاطمى، ص ٤٠٧.

(٦) د. عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص ١٥٧.

المهام المكلف بها صاحبه، والتى جعلت له مكانة كبيرة عند الخليفة أو السلطان، إذ أنه عين الخليفة أو السلطان التى يطلع بها على ما يدور بالأقاليم . لذا حرص الخلفاء الفاطميون على أن يكون عمال بريدهم ممن عرفوا بإخلاصهم للدولة، واتصفوا بالصفات الحميدة كالكفاية و الذكاء، لأنهم ربما حملوا الرسالة مشافهة[١]. كما يجب أن يكونوا عقلاء أمناء نصحاء، ويكون فيهم حسن تأن ولطف، وتوصل، وتخيل، وفكرة صالحة[٢]

واعترافا من حكومة الخلفاء الفاطميين بأهمية هذه الوظيفة ومكانة صاحبها أجروا عليهم الأرزاق والعطايا، كما عملوا على قضاء حوائجهم وتمييزهم عن غيرهم من موظفى الدولة بملابس وعلامات خاصة[٣]، كما كانوا لا يحال بينهم وبين مصلحة أرادوها. ولا تجعل واسطة بينهم وبين ولى الأمر[٤].

وقد كانت لائحة ديوان البريد آنذاك تقتضى أن يكون لصاحبه الحق فى تعيين عمال بريد فى كل ولاية أو إقليم من أقاليم الدولة، ولهذا العمل عمال آخرين مرؤوسين له، يقومون بتنفيذ سياسته وتصريف شئون البريد فى الأقاليم[٥]، وعليه يكون فى كل إقليم من الأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين عامل أو موظف بريد لإنجاز مهام البريد بالإقليم، والربط بينه وبين حاضرة الدولة من مختلف الجوانب.

حقيقة أن هذا الموظف كان يتبع صاحب البريد بالعاصمة مباشرة، إلا أنه كان له دوره المؤثر و الفعال فى إدارة الإقليم، حيث يعتبر وسيلة الربط الأولى والأساسية بين الإقليم وعاصمة الدولة حتى يتم إنجاز شئون الإقليم على الوجه الذى ترضاه الحكومة المركزية، وعليه كانت المراسلات قائمة ومستمرة بين الحكومة المركزية وولاة الأقاليم وبالعكس عن طريق هذا الشخص، وعن طريقه أيضاً كان يتم إعلام ولاة الأقاليم بالأوامر والتعليمات، وكذلك المناشير والسجلات والمخالفات التى كانت ترسل باستمرار إلى الولاة لإعلامهم

(١) د.مشرفة: السابق، ص ١٥٨.
(٢) الحسن بن عبد الله: آثار الأول فى ترتيب الدول، ص ٨٤.
(٣) سمير عبد الله حنفى: الدواوين فى مصر خلال العصر الفاطمى، ص ٢١١.
(٤) الحسن بن عبد الله: آثار الأول، ص ٨٥.
(٥) د. نظير حسان سعداوى: نظام البريد فى الدولة الإسلامية، ص ٨٠.

بأمر ما من الأمور. كوفاة الخليفة وتولية غيره، أو وفاة الوزير وتولية غيره، أو البشرى بركوب الخليفة[١] وغيرها من الأمور التى تريد الحكومة المركزية إبلاغ الولاة بها. فضلاً عن هذا كان لعمال البريد دور أكبر، له خطورته وحساسيته إذ أنهم كانوا عيوناً للخلفاء و الحكومة المركزية على حكام الأقاليم وإدارتهم[٢]. بمعنى أنه كان عليه أن يعرف ما عليه الحكام فى حكمهم وسيرهم، وسائر مذاهبهم وطرائفهم، وباختصار فإنه كان يقوم بما يقوم به رئيس قلم المخابرات فى وزارة الدفاع الآن[٣]. كما كان عليه أ ن يعرف حال عمال الخراج والضياع فيما يجرى عليه أمرهم ويقدم بذلك تقريراً شافياً، وأن يعرف حال عمارة البلاد، وما هى عليه من الكمال والاختلال، وما يجرى من أمور الرعية والحكام وسيرهم، وحال دار الضرب بالإقليم– إن وجدت– وما يضرب فيها[٤]. وغير ذلك من المهام التى تعطى فى النهاية صورة كاملة عن الإقليم وإدارته، ويكتب بذلك كله. فهو بذلك وكيل الحكومة المركزية يقوم لها بجمع التقارير السرية عن أحوال الولاية أو الإقليم وسير الإدارة به، وتصريف السلطة المحلية فى كل ذلك[٥].

من خلال هذه المهام يتضح أهمية وخطورة هذه الوظيفة لا بالنسبة لإدارة الأقاليم فحسب، بل بالنسبة لإدارة الدولة ككل، وإعترافاً من حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر بهذا، عملت جاهدة على تذليل العقبات أمام هؤلاء، كما قدمت كل التسهيلات لمساعدتهم فى تأدية عملهم، حتى يتم إبلاغ الحكومة المركزية بالأخبار أولاً بأول، وفى أسرع وقت، ومن ثم ربطت بين أجزاء الدولة بشبكة من خطوط البريد، وأمدتها بكل ما تحتاج إليه من استراحات وخيول ومؤن وغير ذلك[٦]، وإلى جانب الخيول واستخدامها كوسيلة للبريد

(١) د. المناوى: الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى، ص ٧٩.

(٢) د. حسن إبراهيم حسن: التاريخ الإسلامى السياسى، ص ٧٣، سيد أمير على: مختصر تاريخ العرب، ص ٣٥٨، د. سيدة كاشف: مصر فى فجر الإسلام، ص ٣٦.

(٣) د. سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف والوظائف، ص ٥٢٣.

(٤) د. حسن إبراهيم حسن: التاريخ الإسلامى السياسى، ص ٢٧٣.

(٥) عن هذه المهام بالتفصيل : انظر : الحسن بن عبد الله : السابق، ص ٨٥، نظير حسان سعداوى: السابق، ص٧١، د. عصام الفقى: تاريخ الفكر الإسلامى، ص ١٠٣، سيد أمير على: مختصر تاريخ العرب، ص ٣٥٨: ٣٥٩.

(٦) للمزيد من التفصيل : انظر د.عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر، ص ١٦٢: ١٦٣.

استخدم الخلفاء الفاطميون الحمام الزاجل فى البريد، وأفردت له جرائد بأسمائه، وذلك نظراً لسرعته فى نقل الأخبار خاصة فى حالة الحرب والاضطرابات، أو التجسس على الأعداء[1].

أما عن العلاقة بين عمال البريد بالأقاليم وبين حكام الأقاليم فمن خلال ما سبق يتضح أن الأمر والعلاقة بين الطرفين هنا تختلف إلى حد ما عن العلاقة بين حكام الأقاليم و باقى موظفى الإدارة المحلية بالأقاليم، إذ أن باقى الموظفين بالأقاليم كانوا يخضعون لوالى الإقليم، وينجزون مهامهم بمساعدته ومؤازرته، وتحت إشرافه، أما هنا فالأمر يختلف، حقيقة أن الولاة ربما يقدمون المساعدات لعمال البريد حتى يتسنى لهم التعرف على كل ما يريدون معرفته بسهولة ويسر، وربما تعدى الأمر إلى الإشراف على خطوط البريد بالأقاليم وصيانتها. لكن الجدير بالذكر أن العلاقة ليست علاقة تعاون فحسب، لكنها علاقة مراقبة وتجسس لحساب الحكومة المركزية، وعليه لم يكن لحكام الأقاليم سلطان ونفوذ على عمال البريد بأقاليمهم، بل إن عمال البريد هم أصحاب النفوذ الأكبر، بمعنى أنه على الرغم من صغر حجم وظيفة عامل البريد إلا أن خطورة المهام المكلف بها وصلته بالحكومة المركزية، تمنحه من السلطان و النفوذ ما يجعله المراقب على حاكم الإقليم.

كان هذا عن البريد عامة و التعريف به وبصاحبه، ونشأته، وبداية معرفة المسلمين له، واهتمام الفاطميين به وبعماله، وإنشائهم ديوان خاص له، ثم عمال البريد بالأقاليم ومهامهم، واهتمام الحكومة بهم وتذليل العقبات أمامهم، ثم العلاقة بينهم وبين حكام الأقاليم.

الوظائف المالية:

إذا كانت الوظائف السالفة الذكر من الوظائف المهمة، حيث كان لها دور فعال فى إدارة الأقاليم، فإن الوظائف المالية لا تقل أهمية عنها، وقد وجد بالأقاليم المصرية قى تلك الفترة، عدد من الوظائف المالية ذات التأثير الفعال فى إدارة الأقاليم.

فقد كانت الناحية المالية من أهم الأمور فى إدارة الأقاليم المصرية فى عهد الخلفاء الفاطميين فى مصر، بل أهم الأمور فى إدارة الدولة ككل، والتى أولاها الفاطميون اهتماما

(١) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج٢، ص ٢٦٦: ٢٦٧.

كبيراً لأن النظام المالى أو الضرائبى بالنسبة للفاطميين هو حجر الأساس فى نجاحهم وفشلهم معاً[١]. لذا كانت الناحية المالية فى نظر الحكومة الفاطمية لا تقل أهمية عن الناحية الدينية أو الأمنية.

وعلى الرغم من أهمية الناحية المالية فى إدارة الأقاليم المصرية آنذاك وما أولاها الفاطميون من الاهتمام، إلا أنى فضلت تأخير الحديث عنها بعد الوظائف السالفة الذكر لأن هذه الناحية يتطلب إنجازها عداً كبيراً جداً من الموظفين، ولدرجة لا يمكن حصرها، كما أن من بين هؤلاء من كان له دور بسيط ومكمل لغيره، ولا يمكن تناوله منفرداً، كما حدث بالنسبة للوظائف السالفة الذكر، كالحسبة مثلاً أو الشرطة أو غيرها.لذا فضلت الحديث عنها مجملة فى هذا المقام.

أما عن أهم جوانب الأمور المالية التى تستحق الذكر فهى الضرائب والمكوس، والتى فرضها الفاطميون على كل شيء، لم يسلم منها إلا الهواء،كما يقول المقريزى، الذى عدد المكوس والضرائب التى كانت أيام الفاطميين وأسقطها صلاح الدين[٢]، والتى أظهرت مدى كثرة موارد الدخل عندهم[٣]، وكانت هذه كلها تقع ضمن الموارد غير الثابتة، والتى تعرف بالمال الهلالى[٤]. فما بالنا بالموارد الثابتة، كالزكاة والجزية،فضلاً عن الخراج[٥] مصدر الدخل الأول (لطبيعة مصر الزراعية)، وغيرها من الموارد.

ولسنا هنا فى مقام تعديد هذه الموارد، بل ما يهمنا هو الموظفين القائمين على جمع هذه الموارد، خاصة بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، والذين ذكرهم محقق مجموعة الوثائق الفاطمية تحت اسم "الموظفون المشرفون على استثمار الأموال" (أى كتاب

(١) د.أيمن فؤاد سيد : الحكومة الفاطمية أنموذجاً للحكومة الثيوقراطية، ص ١٣٥.

(٢) المقريزى: الخطط، ج١، ص ١٦٨: ١٦٩.

(٣) عن موارد الدخل بالتفصيل: انظر ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٧ وما بعدها.

(٤) المقريزى: الخطط، ج١، ص ١٦٦.

(٥) عن خراج مصر وديوان خراجها انظر المقريزى: السابق، ص ١٥٩.والمال الخراجى: هو ما يؤخذ مساهمة من الأراضى التى تزرع حبوباً ونخلاً وعنباً وفاكهة، وما يؤخذ من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج وغيره من طرف الريف، المقريزى نفسه، ص ١٦٦.

الدواوين وموظفوها فى الأقاليم) [١]. وسوف نذكر هذه الوظائف على وجه الإجمال أو طبقاً لأهميتها وتأثيرها وفعاليتها. وذلك لصعوبة حصر هذه الوظائف أو الوقوف على جميعها واختصاصاتها، لتعددها وتشعبها من ناحية . وكونها فى الأقاليم، تلك التى لم تكن محل إهتمام الكثير من المؤرخين والكتاب من ناحية أخرى. ومن هذه الوظائف:-

المشارف بالإقليم[٢] :-

يأتى على رأس الوظائف المالية بالأقاليم وظيفة مشارف الإقليم. وعرف ابن مماتى المشارف بقوله:" شخص يستظهر به على متولى الديوان، وليس لإحدى مستخدميه أن ينفرد عنه بشيء من علم المنظور فيه، ومن لوازمه أن يكون علمه محوطاً بضبطه، محفوظاً بخطه، وإن كان ناظراً مشارفاً كتب خطه على ما يرفع من الحساب، ويخرج من الوصولات، وهو مخاطب على كل ما يتم فى معاملته من خلل. ويكون الحاصل من المستخرج فى مودعه وتحت حوطته بعد أن يكون مختوماً عليه"[٣]. وقد ورد ذكر هذه الوظيفة كثيراً فى المصادر المعنية بالفترة ككتابات ابن ميسر[٤]، وابن المقفع[٥] والقلقشندى[٦] والمقريزى[٧] وغيرهم. ومن خلال ما ورد عند بعض من هؤلاء يمكن التعرف- بقدر الإمكان- على المهام التى يكلف بها صاحب هذه الوظيفة. فعلى سبيل المثال يذكر عند القلقشندى أن عمله ضبط التفاصيل و ضبط التفاصيل الكاملة عن أية جهة من الجهات الضريبية التى تقع فى دائرة عمله،ويدخل فى عهدته جميع المتحصلات المالية بعد ختمها[٨]. كذلك من مهامه

(١) مجموعة الوثائق الفاطمية. تحقيق د. الشيال، ص ٥٤.

(٢) مشارف : وردت هذه التسمية كثيراً فى المصادر والمراجع التاريخية، وفى أغلب الأحيان تكون مضافة إلى كلمة أخرى تحددها وتبين مجال عملها مثل مشارف الجوالى أو مشارف المواريث الحشرية، أو مشارف الجامع.أو مشارف الصناعة، أو مشارف الإقليم أو الثغر. ابن الصيرفى: قانون ديوان الرسائل، ص ٢٧، حاشية ١، المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ١٤١، حاشية ٣، د. الباشا: الفنون الإسلامية، ص ١٠٩٢: ١٠٩٣، وما يهمنا فى حديثنا هو مشارف الإقليم أو الثغر.

(٣) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٢.

(٤) ابن ميسر: تاريخ مصر، ص ٦٢: ٦٣.

(٥) ابن المقفع: تاريخ البطاركة، ج٢، ص ١٤٦.

(٦) القلقشندى: صبح ،ج١٠، ص ٤٦٩.

(٧) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٨١، اتعاظ، ج٣، ص ٥٠.

(٨) القلقشندى: صبح، ج١٠، ص٣٧٨، حاشية ٢.

كما ورد فى إحدى سجلات القلقشندى " الانتصاب للعمارة والاستكثار من الزراعة بالمعدلة على المعاملين، كذلك الاستخراج لحقوق بيت المال على أحسن القوانين والمواصلة من الحمول" [١].

كما أورد المقريزى العديد من النصوص عن المشارف تتضح فيها هذه المهام. فعلى سبيل المثال يذكر الرشيد بن الزبير[٢] ومشارفته الصعيد الأعلى، وذلك فى فترة الاضطرابات الاضطرابات التى حدثت بعد وفاة المستنصر، وما حدث فيها من تعد وجور بعض الأهالى على أراضى الدولة، وامتلاكهم لها زيادة على إقطاعاتهم بدون وجه حق، وإبلاغه للوزير بذلك، ثم الحكم بعد ذلك بما فيه مصلحة الرعية، بإقرار ذلك فى أيدى ملاكه، وفرض الضرائب عليه، ثم الطلب من حكام البلاد ونوابها اعتماد ذلك والعمل به[٣] كما يذكر أيضاً اسم " أبى المنجا " مشارف الأراضى الشرقية، وحفره للخليج الذى يوصل المياه للأراضى الشرقية، حتى عرف هذا الخليج باسم خليج أبى المنجا. والذى افتتحه فى وزارة الأفضل ابن بدر الجمالى[٤].
(٤٧٨- ٥١٥هـ/ ١٠٩٤-١١٢١م)، ومن خلال ما ذكر فى النص يتضح أن مهمة المشارف هى الإشراف على الأراضى الزراعية بالإقليم، ورعاية مصالحها، وتنظيم أمورها على الوجه الأكمل، كذلك ضبط أمور الإقليم فى كل ما يمس الأرض الزراعية، ومنع التعدى على أراضى الدولة[٥].

ومن خلال ما ورد من نصوص عن هذه الوظيفة وصاحبها يتبين أنه كان من أرباب الأقلام[٦] بل هو غالباً من رجال الدين . إذ أنه كان أحياناً يتولى المشارفة إلى جانب القضاء،

(١) القلقشندى: السابق، ص ٤٥٨: ٤٥٩.
(٢) عنه انظر العماد: الخريدة، ص ٢٠٠: ٢٠١، الادفوى: الطالع، ص ٤٧.
(٣) المقريزى: الخطط، ج١، ص ١٣٧: ١٣٨.
(٤) عن مشارفة أبى المنجا للشرقية، وما كان بينه وبين الوزير بشأن هذا الخليج وتسميته انظر المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٨١، اتعاظ، ج٣، ص٥٠، د.سلام شافعى: أهل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الثانى، ص ٨٧: ٨٩.
(٥) وعن إجمال هذه المهام انظر : القلقشندى:صبح، ج١٠، ص ٤٦٩.
(٦) د.الباشا: الفنون الإسلامية، ص ١٠٩٢.

القضاء، كما ذكر القلقشندى فى سجلاته[١]، كما كان يجب أن يكون عالماً بأمور المحاسبات، حتى يتمكن من إنجاز المهام المكلف بها، والتى فى الأغلب تتصل بالناحية المالية، وما يفرض على الأرض الزراعية من المال، خاصة وأنه ربما تولى المشارفة على أكثر من إقليم[٢].

ولهذا كان لصاحب هذه الوظيفة مكانة كبيرة، ودليلاً على مكانته أنه ربما وصل إليها من كان متولياً للوزارة من قبل[٣] كما وجد فى هذا العصر عدد كبير من المشارفين ممن ذاع صيته وعلت شهرته، حتى لو كان غير مسلما كمشارف الشرقية " أبى المنجا ". كما كان أحياناً يجمع بينها وبين القضاء.واعترافا من حكومة الخلفاء الفاطميين بهذه المكانة، وأهمية الدور الذى يقوم به صاحب هذه الوظيفة، أولت صاحبها عناية كبيرة، ومن مظاهر هذه العناية أن سجلات تولية المشارف– على الأغلب– تصدر من قبل الخليفة أو الوزير[٤]. كما خصصت الدولة لأصحاب هذه الوظيفة نوعاً من المراكب لمباشرة أعمالهم بسهولة ويسر وتسمى عشاريا. وقد كانت هذه فى درجة أقل من تلك التى تمنح لحكام الأقاليم[٥].

أما عن العلاقة بين صاحب هذه الوظيفة وحاكم الإقليم . فلم أعثر فى المصادر الأصيلة والمراجع على تفاصيل ودقائق طبيعة هذه العلاقة وحجمها، أو ما يشير إلى وجود عمل مشترك بينها، أو أى موقف ذكر فيه الاسمين مشتركين. ولكن مادمت قد حددت هذه الوظيفة من جملة الوظائف المالية بالإقليم، وصاحبها من الموظفين الديوانين، فهو إذن من الموظفين المشرفين على استثمار الأموال، والذين ورد ذكرهم فى العديد من سجلات تولية الولاة بالأقاليم، والذين يوصى بهم حكام الأقاليم فى سجل توليتهم. وعليه فإنه لابد وأن تكون هناك علاقة، وربما تكون علاقة مؤازرة ومعاونة بين الوالى و المشارف، حتى يتم إنجاز المهام المكلف بها كل منهما على أكمل وجه.

(١) انظر نسخة السجل بالملاحق.
(٢) القلقشندى: صبح ج١٠، ص ٤٦٨: ٤٦٩، وهى نسخة بمشارفة الصعيد الأدنى والأشمونيين.
(٣) ابن ميسر: تاريخ مصر، ص ٦٢: ٦٣، المقريزى:اتعاظ، ج٣، ص ١٣، د. المناوى : الوزارة والوزراء، ص ٢٦١.
(٤) كما هو واضح من السجلات التى أوردها القلقشندى فى الجزء العاشر من موسوعته.
(٥) المقريزى: الخطط، ج٢، ص ٣٧٣.

ضامن البلد[١]:-

وكان يوجد إلى جانب المشارف عدد آخر من الموظفين المختصين بإنجاز المهام المالية والضرائبية بالأقاليم، وخاصة ما يتعلق منها بالخراج، من هؤلاء الموظفين. موظف يعرف "بضامن البلد " أو " ضامن الكورة " أو " ضامن الخراج ". فالصيغة الأولى وردت فى العديد من المصادر، خاصة التى تبحث فى العصر الفاطمى، ومنها "أبو صالح الأرمنى" فى "تاريخه"[٢]، أما " ضامن الكورة " أو ضامن كورة كذا " وكذلك" ضامن الخراج "[٣]. فقد وردت عند المقريزى.

وكما هو واضح من هذه الصيغ جميعاً أن الضمان هنا يتعلق بضمان خراج البلد أو الكورة. حيث كان الخراج فى مصر الفاطمية كغيره من وجوه الأموال، يجبى عن طريق الضمان، فقد كان يقام فى جامع عمرو بن العاص، ثم جامع أحمد بن طولون، ثم فى قصر يعقوب بن كلس[٤] فى العصر الفاطمى، وبعد وفاته فى قصر الخلافة مزاد علنى لتقبيل الأرض، وبمعنى آخر ضمانها، وكان تقبيل الأرض يستمر لمدة أربع سنوات، حتى تتعادل سنوات المحصول الطيب مع سنوات المحصول الردىء . كما يظهر مما أورده المقريزى أن الخراج أو المبلغ المفروض على الضامن يتم جمعه على أقساط[٥]. ويتضح مما ورد عند

(١) الضمان: نظام مالى معترف به كثيراً خاصة فى العصر الفاطمى.ويعرف هذا النظام باسم " القبالة " وعنه بالتفصيل انظر المقريزى: الخطط، ج١، ص ١٣١، وما بعدها .

(٢) أبو صالح الأرمنى: تاريخه، ص ١٧، المقريزى: الخطط ،ج٣، ص ٤٨، اتعاظ ،ج٢، ص ١١٤.

(٣) المقريزى: اتعاظ، ج١، ص٢١٧، د.المناوى: الوزارة والوزراء ص ٢٤٢، د. سهام أبو زيد: المغاربة ودروهم فى إدارة مصر فى العصر الفاطمى، ص ١١٨.

(٤) يعقوب ابن كلس: الوزير أبو الفرج يعقوب بن كلس، كان يهودياً كاتباً صائناً لنفسه محافظاً على دينه، جميل المعاملة مع التجار فيما يتولاه، اتصل بخدمة كافور الإخشيدى. فحمد خدمته ورفع منزلته للخدمة فى دواوينه، ثم رفعه للوزارة بعد إسلامه، ثم اتصل بخدمة المعز لدين الله الذى خلع عليه بالوزارة فى رمضان سنة ٣٦٨هـ وكانت وفاته فى سنة ٣٨٠هـ. عنه بالتفصيل انظر :ابن الصيرفى : الإشارة، ص ٢١: ٢٥

(٥) المقريزى: الخطط، ج١، ص ١٣١: ١٣٢، د. مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عهد الفاطميين، ص ٢٠٠، د.فاطمة عامر: أهل الذمة فى مصر الإسلامية ،ج٢، ص ٤١.

المقريزى أيضاً أن الضامن يتم توليته من قبل الحكومة المركزية بالعاصمة، وذلك بعد أن يستقر عليه المزاد. وبعدها يخلع عليه من قبلها أيضاً. ويتضح ذلك مما ذكره المقريزى عن ضمان " كورة بوصير"، حيث يقول: "... وضمن أبو الحسن على بن عمر العداس كورة بوصير وأعمالها، وخلع عليه وحمل، وصار بالبنود والطبول" (١).

وبعدها يتوجه إلى الناحية التى ضمنها حيث يبدأ فى أداء المهام المكلف بها، والتى يأتى على رأسها جمع الخراج المفروض على الناحية أو البلد التى ضمنها، وكان فرض الخراج وتقدير قيمته على الناحية ما يتم من قبل الحكومة المركزية(٢). وذلك حماية للرعية من عسف وظلم المتقبلين، كما كانت تتم مراجعتها من وقت لآخر إذا وصلتهم أية شكوى(٣). أما عن كيفية جباية الضامن للخراج من الأهالى، فقد كان يتم جمعه على أقساط ومراحل حسب الزرع والحصاد. كما كان يؤخذ من المتقبلين كذلك على أقساط(٤)، وأحياناً تفى الناحية بالمال المطلوب من المتقبل أو تزيد، وأحياناً لا تفى، ويبقى على المتقبل مال، ويعرف هذا المال باسم البواقى، وكانت الحكومة تسامح به مرة، وتشد فى طلبه مرة أخرى(٥). وجباية المال كما هو معروف هى المهمة الأولى والأكبر بالنسبة للضامن، كما كان كان من مهامه أيضاً إقامة الجسور(٦)، وكرى الترع، إقامة الخلجان، وما إلى ذلك من الأمور الخاصة بالناحية الزراعية.

ومن المهام المكلف بها الضامن تتضح أهمية هذه الوظيفة، والتى يقوم صاحبها بجباية مصدر الدخل الأول للدولة آنذاك، واعترافا بهذه الأهمية وتقديراً للمهام، كان يعاون الضامن عدد كبير من الموظفين والعمال منهم: الدليل والمساح وغيرهم – مما سوف يلى

(١) المقريزى: اتعاظ الحنفا، ج ١، ص ٢١٧.

(٢) وكان هذا التقدير يتم بعد دراسة أنواع الأراضى بالناحية وكذلك محصولها وكيفية زراعتها، ووصول المياة إليها، وذلك نظراً لاختلاف أراضى مصر. وعن أنواع هذه الأراضى. انظر المقريزى: الخطط، ج١، ص ١،٦٢ وما بعدها، ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٢٠١: ٢٠٤.

(٣) د. مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص ١٩٩: ٢٠٠.

(٤) انظر ابن حوقل: صورة الأرض، ص ١٢٩: ١٣٠.

(٥) المقريزى: الخطط، ج١، ص ١٣٢.

(٦) كان هناك نوعان من الجسور: عامة وبلدية. وعنها بالتفصيل انظر : المقريزى : الخطط،ج١، ص ١٦٢: ١٦٣، ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ١٣٢: ١٣٣.

ذكرهم– هذا كله بالإضافة إلى حاكم الإقليم الواقع فيه ناحية الضامن حيث يقوم حاكم الإقليم بتقديم المساعدة للضامن فى عملية جباية الخراج، إذا طلب الضامن ذلك، فى حالة مماطلة الدافعين أو امتناعهم عن دفع الخراج المقرر عليهم وهنا يقدم له الوالى المساعدة، برصد جنوده وأعوانه لمساعدة الضامن حتى يتمكن من جمع المال المقرر على الناحية.

كانت هذه نظرة على وظيفة الضامن، والمهام المكلف بها، و ما يقدم له لمعاونته فى تأدية مهامه. تلك التى جعلت من حاكم الإقليم نفسه مساعداً للضامن.

أما عن الموظفين الآخرين المكلفين بجمع الأموال و الضرائب المقررة على النواحى، سواء كان ذلك مساعدة للضامن، أو تكليفاً من الحكومة المركزية مباشرة، فكان منهم الناظر، والمستوفى، والدليل والمساح، وغيرهم من الموظفين المختصين بالناحية المالية فى الأقاليم، والذين ورد ذكرهم فى الكتابات التاريخية المعاصرة للفاطميين. ومن هذه الوظائف :–

وظيفة الناظر:–

" الناظر: هو شخص يستظهر به على متولى الديوان. أو مشارف عمل. وليس لأحد مستخدميه أن ينفرد عنه بشيء من علم المنظور فيه. ومن لوازمه أن يكون علمه محوطاً بضبطه. محفوظاً بخطه. وإن كان ناظراً مشارفاً كتب خطة على ما يرفع من الحساب، ويخرج من الوصولات.وهو مخاطب على كل ما يتم فى معاملته من خلل "[١].

وأحياناً تشمل هذه الوظيفة ناحية بأكملها كالريف مثلاً حيث يقال "ناظر الريف" [٢]. أو نظر "الوجه القبلى" أو نظر "الوجه البحرى" [٣]. أو نظر بلداً بعينها " كنظر الإسكندرية"[٤] أو "نظر الجيزة"[٥]. وقد كان هذا الموظف عنصراً هاماً فى إدارة المدينة[٦] أو الناحية

(١) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٢٩٨.
(٢) ابن المقفع:تاريخ البطاركة، ج٢، ص ١٣٢.د.المناوى: الوزارة والوزراء، ص ٢٦٧.
(٣) أميرة إبراهيم الهلف: الأوضاع الإدارية والاقتصادية فى مصر، ص ١١١.
(٤) د.ماجد: نظم الفاطميين ورسومه فى مصر، ج ١، ص ١٣٤.
(٥) أميرة الهلف: السابق، ص١١١.
(٦) د.ماجد: السابق، نفس الصفحة.

المكلف بالنظر فيها. كما تعد فرعاً من فروع الدواوين[١]. وكان من أكبر مهامه الإشراف على المتحصل من الأموال الخاصة بجميع البلاد الواقعة تحت سلطانه من ميراث وغيره، كما كان من مهامه أيضاً الإشراف على عملية جمع الخراج[٢]. وقد كانت تخول لصاحب هذا المنصب سلطات واسعة تستمد من أهمية الأعمال المكلف بها- ربما يؤدى به إلى الحرية فى القبض على العديد من الناس ممن يرى أنهم ممتنعين عن دفع المال المقرر عليهم بل ربما ملأ بهم الحبوس، سواء أكانوا رجالاً أو نساءاً [٣]. وهذا يوضح لنا مدى ما تمتع به هذا الشخص من مكانة وسلطان نظراً لما يشغله من أهمية وخطورة فى المجال الإدارى. خاصة مع بعد النواحى التى يعمل بها عن مراكز الخلافة أو حاضرتها.

المستوفى :-

ومن المساعدين فى عملية جمع الضرائب أيضاً شخص يعرف " بالمستوفى "، وهو كاتب يكون صاحب مجلس فى الديوان، يطالب المستخدمين بما يجب عليهم رفعه من الحساب فى أوقاته، وينبه متولى الديوان بما يجب استخراجه من المال فى أحيانه، ويقيم الجرايد، ويقابل بكل ما يرد عليه من حساب يستوفيه، ويخرج ما يجب تخريجه فيه، ويخرج الأحوال. ويعمل المطالبات، وإن ظهر أنه لم ينبه على وجوب مال أو استرفاع حساب، أو أخر ما يجب تقديمه، أو أهمل ما يتعين تخريجه. كان عليه درك ذلك جميعه ولا يؤاخذ بشيء عمله من مجلس خدمته ما لم يكن خطه عليه. إما بالمقابلة وإما بالتاريخ. ولا يلزم بشيء من أصول الأموال إذا انقضت ويضبط ما زاد[٤].

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الوظيفة أحياناً تضاف إلى ناحية أو جهة معينة مثل الأعمال القبلية، فيقال مستوفى الأعمال القبلية[٥] ويذكر الأستاذ الدكتور حسن الباشا بأن " " مستوفى الأعمال القبلية فى الدولة الفاطمية كان يعين من قبل الوزير أو أمير الجيوش.

(١) أميرة الهلف: السابق، نفس الصفحة.

(٢) أميرة الهلف: نفسه.

(٣) ابن المقفع : تاريخ البطاركة، ج٢، ص ١٣٢.

(٤) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠١، المقريزى: اتعاظ، ج٣، حاشية ١، ص ١١٦. والدكتور الباشا : الفنون الإسلامية، ص ١٠٨٧.

(٥) د. حسن الباشا: الفنون الإسلامية، ص ١٠٨٧.

وكانت مهمته القيام بعمارة الأعمال وتزجية الارتفاع. واستخراج الأموال. وتحصيل البواقى من الجهات الكائنة فى إقليمه وكان معه كتاب يقوم بتكليفهم بملازمة الأشغال و المواظبة على التنفيذ وعلى استيفاء الأعمال" [(١)].

ومما سبق تتضح لنا مهمة هذا الشخص والمهام المكلف بها والتى تظهر لنا مدى خطورة المنصب الذى يشغله المستوفى ودوره فى جمع المال. وكأنه هو المسئول الأول عن عمارة الأعمال، وتزجية الارتفاع واستخراج الأموال، وتحصيل البواقى من الجهات والأماكن فى إقليمه، فهو المسئول عن جميع الأموال، وضبطها، وإسترفاع الحساب بها، ومراجعتها، حتى أنه لا يؤخذ بشئ ما لم يكن خطه عليه. ونظراً لأهمية وخطورة هذا المنصب تكون توليته فى الدولة الفاطمية من قبل الوزير.

المعاملين (عمال[(٢)] النواحى):-

والمقصود بلفظ المعاملين هنا : عمال النواحى والجهات التابعة لديوان الخراج، وقد استخدم لفظ العامل للدلالة على وظائف مختلفة، وقد ورد على الآثار العربية، والتحف ببعض هذه الدلالات الوظيفية[(٣)].كما ورد بكثرة فى نصوص البرديات العربية، ومنها اتضح أنه يستخدم للدلالة على وظائف مختلفة، منها وظيفة "صاحب الخراج " أو " عامل الخراج". وتعتبر بردية أهناسيا المؤرخة بعام ٢٢هـ/ ٦٤٠م من أقدم البرديات العربية التى ورد ضمن نصوصها لقب "عامل"، وقد ورد بهذه الصيغة: "أنا الأمير عبد الله أكتب إليكم خريسطفورس وتيودور اكيوس عاملى هيراكليوبولس"[(٤)]. وفضلاً عن هذا وردت هذه التسمية فى العديد من المصادر، كما هو الحال عند ابن مماتى والمقريزى[(٥)] وذلك فى سياق النصوص الواردة فى مثل هذه المصادر، والتى نستطيع من خلالها فهم هذه الوظيفة والتعرف عليها بقدر

---

(١) د. حسن الباشا :- نفسه.

(٢) العامل: هو المتولى. ويلزمه عمل الكتابات ورفعها، والكتابة على ما يرفعه غيره من معاملته منها بالصحة والمرافقة، وهو الأصل فى الخدمة على الحقيقة. وكل من الناظر والمشارف إنما هو لضبطه والشد منه. ويلزمه تحقيق الباقى إذا انصرف عن الخدمة.ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٣.

(٣) عن نلفظ العامل والكتابات التى اشتملت عليه انظر د. الباشا: الفنون الإسلامية، ص ٧٤٥: ٧٤٧.

(٤) د. سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف والوظائف فى ضوء البرديات العربية، ص ٦٠٨: ٦٠٩.

(٥) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٣، المقريزى:اتعاظ، ج٢، ص ١٥٧.، إغاثة الأمة، ص ٢٠.

الإمكان، فمثلاً أورد المقريزى عند حديثه عن الأزمة التى انتابت مصر "سنة سبع وأربعين وأربعمائة " ومدى ما وصلت إليه حالة البلاد من قلة الأقوات وغلاء الأسعار، وذكر ما عالج به الوزير" أبى محمد الحسن بن على بن عبد الرحمن اليازورى "[١].

هذه الأزمة حيث قال " فدبر البلد بما أمسك به رمق الناس. وهو أن التجار حين إعسار المعاملين وضيق الحال عليهم فى القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج، ومطالبة الفلاحين فى القيام به صاروا يبتاعون منهم غلاتهم قبل إدراكها بسعر فيه ربح لهم ثم يحضرون إلى الديوان، ويقومون للجهبذ بما عليهم ويثبت ذلك فى روزنامج [٢] الجهبذ مع مبلغ الغلة، وما قاموا به فإذا صارت الغلال فى البيادر حملها التجار إلى مخازنهم، فمنع الوزير أبو محمد من ذلك، وكتب إلى عمال عامة النواحى باستعراض روزنامجات الجهابذة، وتحرير ما قام به التجار من المعاملين، ومبلغ الغلة الذى وقع الابتياع عليه، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان،ويربحونهم فى كل دينار ثمن دينار، تطييباً لنفوسهم، وأن يضعوا ختومهم على المخازن، ويطالعوا بمبلغ ما يحصل تحت أيديهم فيها، فلما حصل عنده علم ذلك جهز المراكب وحمل الغلال من النواحى إلى المخازن السلطانية، وقرر الأثمان، واستقرت الأحوال، فقام بالتدبير أحسن قيام مدة عشرين شهراً إلى أن أدركت الغلة السنة الثانية، فتوسع الناس بها وزال عنهم الغلاء [٣] "

وعلى هذا يمكن القول بأنه كان على المعاملين عمل الحسابات ورفعها، والكتابة على ما يرفع من معاملات بالصحة والموافقة، وهو الأصل فى الخدمة والمشارفة، والناظر والمشارف إنما هما للشد منه[٤]. وهكذا تتضح مكانة هذه الوظيفة ودور صاحبها فى إدارة الإقليم، وخاصة ما يتصل منها بالناحية المالية، وتحديداً جمع الضرائب المفروضة عليها، ومراقبة التجار، وتحديد نفوذهم.

(١) عنه انظر ابن الصيرفى: الإشارة إلى من نال الوزارة، ص ٤٢: ٤٧.

(٢) الروزنامج: لفظ فارسى معناه السجل اليومى غير أنه ما يوجب الالتفات أن هذا اللفظ كان مستعملاً فى مصر لهذا المعنى أيام الفاطميين أو على الأقل زمن المقريزى. إغاثة الأمة، حاشية ٤، ص ٢١.

(٣) المقريزى:إغاثة الأمة، ص ٢٠.

(٤) د.أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر، ص ٣٣٨، حاشية ٩٤.

الجهبذ[١] :-

من الوظائف الإدارية بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، وقد وردت هذه الوظيفة كثيراً فى البرديات العربية[٢]، وفسرت بأن معناها الناقد الخبير، وهى كلمة فارسية معناها الناقد العارف بتمييز الجيد من الردىء، وفى نصوص البرديات العربية تفيد إلى جانب المعانى السابقة معنى الصراف، حيث كان عمله يتعلق بجمع الخراج، إلى جانب تحرير سجلات وكشوف الخراج والضرائب وغيرها من الأمور المتعلقة بمصالح الدولة المالية والإدارية، من ذلك بردية مؤرخة فى ١٥ شوال سنة ٣١٣هـ/ ٣ يناير ٩٢٦م. موضوعها عبارة عن " إيصال خاص بدفع خراج " بهذه الصيغة " يحنس ابن مينا الجهبذ "[٣]. كذلك أوردها المقريزى أكثر من مرة فى كتابه إغاثة الأمة[٤].

هذا وقد عرف البعض الجهبذ ومهامه بأنه " كاتب برسم استخراج المال وقبضه، وكتب الوصولات به، وعليه عمل المخازيم والروزنامجات والختمات وتواليها، ويطالب بقبضه، ويخرج ما يرفعه من الحساب اللازم له "[٥]. وقد ذكر البعض أن " هذا اللفظ قديم الاستعمال فى مصطلح الدواوين الإسلامية، وأنه أبدل بلفظ الصيرفى فيما بعد أثناء الدولة الفاطمية "[٦]. لكنى لست مع هذا الرأى لأنه لو كان فعلاً لفظ "جهبذ" أبدل بلفظ "الصيرفى" فلما نراه إذاً فى النص الذى أورده المقريزى والذى يرجع إلى سنة ٤٤٧هـ.

وطبقاً لما ورد فى المصادر عن مهام صاحب هذه الوظيفة. يتضح الدور الكبير الذى يقوم به صاحبها فى مجال الإدارة المالية بالأقاليم.

---

(١) الجهبذ :- النقاد الخبير بغوامض الأمور. وجمعها جهابذة.المعجم الوسيط، ج١، ص ١٤٧.

(٢) جروهمان: مجموعة أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية.ترجمة د. حسن إبراهيم حسن، أ. عبد الحميد حسن: السفر الثالث، ص ١٨١ ،القاهرة. دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٤م.

(٣) د. سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف، ص ٣١٤: ٣١٧.

(٤) المقريزى إغاثة الأمة، ص ٢٠.

(٥) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٤، المقريزى: اتعاظ، ج ٣، ص ١١٥.

(٦) المقريزى:إغاثة الأمة، ص ٢١، حاشية ٣.

الدليل[١] :-

من الوظائف المالية التى وجدت بالأقاليم المصرية آنذاك وظيفة الدليل، وهو وكيلاً محلياً موثوقاً به من أهل الكورة[٢]. وجمعها" أدلاء " وقد كان الدليل كما ذكره البعض وكيلاً محلياً موثوقاً به يتصل به الخبير الذى يوفده ديوان الدار الكبير لاستقصاء المسائل التى لها علاقة بالضرائب، وهو يعاونه فى استقصاء المسائل والأحوال الخاصة بمقدمى الطلبات والظلامات المتعلقة بفرض الضرائب والمسائل المالية[٣]. وعنه يقول ابن مماتى : " أن هذا الشخص يلزمه أن يعمل قوانين المساحة وسجلات التحضير. ويفصل ذلك ببقاعه وأصناف مزدرعاته وقطايعه وأسماء مزارعيه ويكتب خطه بالتزام الدرك فيه "[٤].

وعليه يكون لهذا الموظف منطقة معينة للعمل ذات صلة بالمساحة فهو يقوم بكتابة سجلات أملاك الأراضى، وتقرير قيمة الأملاك، لتحديد مقدار الضرائب المفروضة عليها، وإرسال الأوامر الرسمية للحضور، مع وصف تفصيلى لتدبير هذه الشئون، والأنواع المختلفة للأراضى الصالحة للزراعة وأسماء المستأجرين وشهادات ممهورة بسك بإمضائه لصحة ما ورد فيها[٥].

وعنه يذكر أيضاً بأنه كان من بين منظمى عمل جباية خراج أراضى مصر الزراعية، حيث يقوم بإعداد سجلات التحضير، التى يسجل فيها البقاع التى فى النواحى برسم الزرع وذلك بأسمائهم، وعدد فدنها ونوعها، ويعين تحت كل باب عدد فدنه، وقد كانت هذه السجلات هى الأساس الذى يتم عليه جمع الخراج، بعد تحضير الأراضى وتسجيلها استناداً على قوانين الزراعة المشتملة على ذكر البقاع [٦].

(١) الدليل:- المرشد وجمعها أدلة وأدلاء وما يستدل به، الدليلة - الدليل الواضح، الدلالة الإرشاد وما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه، الدلالة ما جعل للدليل من الأجرة. الوسيط، ج١، ص ٣٠٤.

(٢) د. صفاء حافظ عبد الفتاح: الإدارة الحلية فى مصر فى عصر الولاة، ص ٧٧.

(٣) جروهمان: مجموعة أوراق البردى العربية، السفر الرابع، ص ١٩٦.

(٤) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٥.

(٥) عن ذلك بالتفصيل: انظر مجموعة أوراق البردى العربية، السفر الرابع، ص ١٩٦.

(٦) د.أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣٣٤: ٣٣٥، وعن ذلك بالتفصيل انظر د. صفاء حافظ عبد الفتاح: الإدارة المحلية فى مصر فى عصر الولاة، ص ٧٧: ٧٩.

ومما تجدر ملاحظته أن الصلة كانت قائمة ومباشرة بين الدليل والحكومة المركزية بالعاصمة، حيث كانت الإدارة المالية بالحاضرة أحياناً تستدعى الدليل أو عدد من الأدلاء للمثول أمامها مع المدعو فى حقهم للتحقيق فى أمر ما فى ديوان الخراج، وتثبت أوراق البردى هذا الأمر، وقد جاء فى أحدها :- " اشخص إلى أحمد بن على الدليل ولا تؤخره طرفة عين إن شاء الله واشخص محمد وطيب الأدلا..."[١] وقد سبق الذكر أن الدليل له سجلات خاصة به لابد من توفرها معه، تقيد فيها الأملاك والأراضى الموجودة فى المنطقة، وبها قيمة الضرائب المفروضة عليها، وأسماء الملاك والمستأجرين[٢].

المساح أو (الماسح)[٣] :-

وهو " كاتب يمشى مع القصاب فى مساحة الأرض ويجمع أقصاب المساحة ويضربها، ويعمل بذلك مكلفات، ومتى ظهر عليه أنه نقل أرضاً عالية القطيعة إلى ما دونها أو أخفى مساحة أو تجاوز حداً، كان عليه درك ذلك، وربما عمل القنداق والقانون، وكتب الدليل عليه أنه من عمله ورفعه " [٤]. كما عرفه البعض بأنه : " الشخص الذى يمسح الأرض بغرض قياسها لزراعتها أو لاستخدامات أخرى غير الزراعة كالبناء " [٥]. بمعنى أنه موظف موجود بالكورة يقع عليه عبء قياس ومسح الأراضى التى يتكون منها زمام الكورة[٦]. الكورة[٦]. وقد اشتملت أوراق البردى على العديد من التقارير المدونة فى كشوف خاصة بمساحة الأراضى[٧]، ومن البرديات التى ورد فيها هذا اللقب بردية تنسب للقرنين ٤- ٥هـ/١٠- ١١م عثر عليها فى مدينة الأشمونيين بمصر[٨].

(١) جروهمان: مجموعة أوراق البردى،ج٣، ص ١٢٨: ١٢٩.وعن تفصيل ذلك: انظر د. سعيد مغاورى : الألقاب وأسماء الحرف والوظائف، ص ٤٠٤: ٤٠٥.

(٢) د.صفاء حافظ عبد الفتاح: السابق، ص ٧٩.

(٣) كما ورد عند ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٥.

(٤) ابن مماتى : نفسه.

(٥) د. سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف، ص ٧٧٤.

(٦) د. صفاء حافظ عبد الفتاح: السابق، ص ٧٩.

(٧) جروهمان: مجموعة أوراق البردى العربية، ج٤، ص ١٨٩، وما بعدها.

(٨) د. سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف، ص ٧٧٤: ٧٧٥.

وكانت تقارير المساح تشتمل على كشف بأسماء ملاك الأراضى مع تعيين وتحديد مواضع الضياع المختلفة التى أضيفت إليها، وأيضاً نوع الأرض، و التفاصيل الخاصة بالترع التى تحد الأرض التى كانت موضع النظر، كما تبين أن مساحة هذه الأرض كانت قد أدخل عليها شئ من التعديل عند مسحها[١]. وكان يساعد المساح فى عمله القصاب الذى يقوم بمهمة قياس الأرض، ومن المرجح أن عمل المساح كان يزداد أهمية عند قيام الدولة بعملية المسح المعروفة بالروك [٢].

ومن خلال ما سبق يتضح أن عمل المساح يمثل دوراً رئيسياً فى عملية الخراج، إذ أنه على أساس عمله كان يتم تقدير الخراج.ونظراً لأهمية عمله وصعوبته كان له أعوان لأهمهم القصاب، وكان دوره هذا يزداد عند القيام بعملية مسح فى فترة ما من الفترات.

الوظائف المالية بالثغور:-

لم يقتصر الأمر على الموظفين الذين سبق ذكرهم فحسب كمستخدمين فى الأموال، بل كان هناك أشخاص آخرون يدخلون فى إطار هذه الأعمال، وكانت جباية الأموال هى المهمة الأولى فى اختصاصاتهم، ولكن كانت هذه الأموال تجبى من مصادر أخرى غير الخراج،من مصادر الدخل آنذاك، ومن هؤلاء من كانت وظائفه مختصة بالعمل فى الثغور، كالإشراف على جباية الخمس[٣] فى الإسكندرية ودمياط وغيرها من الثغور[٤]. وكان يشرف يشرف على هذا الأمر جهاز حكومى مكون من ناظر ومشارف وشاهد الخمس، وعدد من الكتاب يتولون إعداد عدد من التعليقات والجرائد لحفظ الارتفاعات وضبط الأموال

(١) د. صفاء حافظ : السابق، ص ٧٩.

(٢) د. صفاء حافظ: السابق، ص ٧٩: ٨٠.

(٣) الخمس:- عبارة عما يستأدى من تجار الروم الواردين على الثغور بمقتضى ما صولحوا عليه، وربما بلغ ما يستخرج منهم عما قيمته"ماية دينار" ما يناهز" خمسة وثلاثين ديناراً " وإنما انحط عن العشرين ديناراً. ويسمى كلاهما خمساً. ابن مماتى:قوانين الدواوين،ص ٣٢.وهذا يوضح أن الحكومة الفاطمية لم تكن تعامل التجار الأجانب غير المسلمين على أساس واحد، الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى اعتبارات سياسية واقتصادية.د.أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية فى مصر، ص ٣٤٤.

(٤) عن هذه الثغور بالتفصيل ،: انظر: ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٢٥.

وصيانتها [١]. فبالنسبة للمشارف والناظر وكذلك العامل فقد سبق الحديث عنهم، وعرفنا أن العامل هو الأصل، أما المشارف والناظر فقد وجد للشد منه.

أما الكاتب أو الكتاب فيذكر ابن مماتى أنه :" يقوم مقام العامل إذا لم يوجد عامل"[٢]. إلا أنه وجد فى هامش ابن مماتى أنه وجد بإحدى النسخ أنه " يزيد على العمل فى معرفة ما تأخر عن البلاد من مال وغلال، ويكون أصل للارتفاع عنده لهذا المقتضى " [٣].

فابن مماتى هنا يحدد اختصاصات الكاتب بأنها تزيد عن اختصاصات العامل، ولكن فى حالة غياب العامل فإنه يقوم باختصاصه.

وأياً كان الأمر فقد وجد الكاتب بالثغر إلى جانب المشارف والناظر، وكانت مهمته كمهمة العامل فى أنه يلزمه عمل الحسابات ورفعها، والكتابة على ما يرفعه غيره من معاملته منها الصحة والموافقة، وهو الأصل فى الخدمة على الحقيقة، ويلزمه تحقيق الباقى إذا انصرف عن الخدمة، وعليه معرفة ما يتأخر عن البلاد من مال وغلال،ويكون أصل للارتفاع عنده لهذا المقتضى[٤].

ومما يؤكد على وجود صاحب هذا المنصب بالثغر، ورود العديد من الأسماء التى تولت هذا المنصب، وذكر منهم أبو على الحسن بن كرام[٥] الكاتب بالثغر (أى الإسكندرية)[٦].

هكذا وجد بأقاليم الثغور المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين عدد من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية بالإقليم معاونة لحاكمه، وكانت مهام هؤلاء مرتبطة بالناحية المالية، وعليه هؤلاء ضمن المستخدمين بالأموال، الذين ورد ذكرهم كثيراً فى سجلات تولية حكام

(١) د.أيمن فؤاد: الدولة الفاطمية فى مصر تفسير جديد، ص ٣٤٦.
(٢) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٣.
(٣) ابن مماتى: نفسه، ص ٣٠٣، حاشية ١٢ .
(٤) ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣٠٣.
(٥) الحسن بن كرام: هو أبو على الحسن بن كرام الكاتب بالثغر، وبيتهم بيت معروف. وهو من تلاميذ السلفى وكتب عنه مقطعات من الشعر. وكان يحضر عنده لسماع الحديث .د. الشيال: أعلام الإسكندرية فى العصر الإسلامى، ص ١٤٥.
(٦) د. الشيال: أعلام الاسكندرية فى العصر الإسلامى، ص ١٤٥.

الأقاليم والذين يوصى بهم حاكم الإقليم فى سجل توليته، كما يوصى بمساعدتهم على أداء المهام المكلفين بها.

مشارف الجوالى بالإقليم :-

إذا كنا نتحدث عن أهم الوظائف بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، وخاصة المستخدمين فى الأموال منهم، فنشير إلى وظيفة هامة معنية بالأموال وجمعها، وإن كانت لا تتصل بالمسلمين، بل بأهل الذمة، وهذه الأموال يقصد بها الجزية [١] المفروضة على أهل الذمة، وقد عثر على العديد من البرديات العربية التى اشتملت على لفظ جوالى، من ذلك بردية مؤرخة بعام ٩١هـ/ ٧١٠م. موضوعها عبارة عن " طراز خاص بالجوالى " عثر عليها فى كوم أشقاو[٢].

وقد وردت هذه الوظيفة بأسماء مختلفة فى الكتابات المعنية بالفترة، منها ذكرها باسم "مشارف الجوالى"[٣]، (الجزية)، أو جباية الجوالى بالإقليم "كالريف" [٤] مثلاً. كما أن هناك من الكتاب من أطلق عليها اسم" ضامن الجوالى"[٥]. كما أطلق عليها البعض اسم "عرفاء الذمة"[٦].

أما عن تولية صاحب هذه الوظيفة فقد كانت تتم من قبل الحكومة المركزية مباشرة، بمرسوم صادر عن ديوان الإناء، وقد أورد القلقشندى نسخاً من هذه المراسيم فى موسوعته[٧]. ومن خلال ما ورد فى أحد النسخ يتضح أن صاحب هذه الوظيفة كان يلى منصبه عن طريق الضمان، ويؤكد ذلك قوله فى النص " ما شرط على نفسه " وهذا يوضح ما ذكره البعض من أن صاحب هذه الوظيفة يعرف" بضامن الجوالى "[٨].

(١) عن الجزية: انظر ابن مماتى: قوانين الدواوين، ص ٣١٧: ٣١٨، د.فاطمة عامر: تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية، ج٢، ص ٩: ١٨.

(٢) د. سعيد المغاورى: الألقاب وأسماء الحرف، ص ٣١٩: ٣٢١.

(٣) القلقشندى: صبح الأعشى، ج١٠، ص ٤٦٨: ٤٦٩.

(٤) ابن المقفع: تاريخ البطاركة، ص ١٤٧.

(٥) د.فاطمة عامر: السابق، ج٢، ص ١٤٨، حاشية ١٢١.

(٦) سمير عبد الله حنفى: الدواوين فى مصر خلال العصر الفاطمى، ص ١٠٤.

(٧) انظر نسخة منها بالملاحق.

(٨) القلقشندى : صبح الأعشى،الجزء ١٠، ص ٤٦٩.

وأياً كان الأمر فقد وجدت هذه الوظيفة بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، ويرجح أنه اسم كان يطلق على صاحبها اسم مشارف الجوالى، وهو الاسم الذى ورد عند القلقشندى، وذلك عندما أورد سجلاً بتقليد مشارف الجوالى بالصعيد الأدنى والأشمونيين[١].

أما عن أبرز المهام التى كان يكلف بها صاحب هذه الوظيفة فهى: حصر الأسماء الواجب عليها دفع الجزية، ومن ينضم إليهم ممن يبلغ من الصغار، ومن يرد على البلاد من خارجها، ومن يعتنق الإسلام أو يموت، ويملى على الكتاب ما يستجد من ذلك، والانتصاب لاستخراج مال الجوالى[٢] واستنضاضه[٣].

أما عن العلاقة بين صاحب هذه الوظيفة وبين حاكم الإقليم، فبما أنه كان من المستخدمين فى الأموال، إذن فالعلاقة بينه وبين الوالى علاقة معاونة ومعاضدة من قبل الوالى تجاه مشارف الجوالى، ويتضح هذا مما أورده القلقشندى فى نسخه سجل بمشارفة الجوالى بالصعيد الأدنى والأشمونيين وفيه أوصى أميرا الإقليمين بما يلى " فليعتمد الأميران معاضدة المذكور، وإعانته ومظافرته، وإجابة ندائه، وتلبية دعائه، والشد منه فى استخراج البواقى مع المال الحاضر، ليجد السبيل إلى الوفاء بما شرط على نفسه، وكتب خطه به، والمبالغة فى ذلك مبالغة يعود نفعها على الديوان..."[٤].

كانت هذه أهم الوظائف المرتبطة بالمال، والتى وجدت بالأقاليم المصرية فى عهد الخلفاء الفاطميين، والتى لا ازعم بأنها جميع الوظائف المرتبطة بالمال، ولكن كان ذكرها وتتبعها على سبيل المثال لا الحصر، لأن الحصر يصعب فى هذا المجال.

وظائف أخرى :-

إلى جانب الوظائف السالفة الذكر وجد عدد آخر من الوظائف منها :-

(١) القلقشندى: نفسه.
(٢) نفس المصدر، الجزء،والصفحة.
(٣) إستنضاضه: أى تتبعه. انظر نص ذلك . نفس المصدر، والجزء، والصفحة.
(٤) نفس المصدر، والجزء، والصفحة.

الإشراف على الكورة:- والتى ورد ذكرها عند المسبحى فى سرده لأحداث سنة ٤١٤هـ، حيث يقول : " وفيه – يعنى شهر شعبان- استقر مسير أبى القاسم المرتجى مشرفاً على كور القيس و البهنسى والأهناسية، ومشاهداً للتحصين، وقرر له ولكتابه فى كل شهر مائتا دينار "[١]. ولم أوفق فى العثور على المزيد عن اختصاصات أو مهام صاحب هذه الوظيفة، وإن كان المرجح أنه كان نائباً للوالى على الكورة، أو عاملاً له بها، يقوم فى كورته بما يقوم به حاكم الإقليم فى إقليمه، وذلك نيابة عن حاكم الإقليم وبتفويض منه. ومن المرجح أن تعيينه كان يتم من قبل الوالى،إذ ذكر العديد من المؤرخين أنه من حقوق حكام الأقاليم آنذاك، الحرية فى تعيين العمال على المدن والنواحى فى ولايته[٢]. وما دمنا رجحنا أنه نائباً عن الوالى ،إذا فهو مثله مثل النائب الذى سبق الحديث عنه، أو هو نفسه. وإن كان هناك من يرى أن مهام المشرف هى التفتيش العام. وكذلك توريد مبالغ مختلفة تدفع للخزينة سميت ضماناً. ويذكر أن المفتش المسئول عن مراقبة نظام الأراضى أمام القاضى هو " الرشيد بن الزبير "[٣] بمعنى أن المشرف على الكورة هو نفسه المشارف. لكنى أرجح أن وظيفة كل منهما كانت مستقلة عن الأخرى، فالمشرف يعنى بالإشراف على كل شئ بما فى ذلك التحصين، كما يظهر من النص الذى أورده المسبحى، أما المشارف فهو يختص بأمر محدد، وهو الناحية الضرائبية أو المالية المتصلة بالأراضى الزراعية بالأقاليم.

وإلى جانب هؤلاء جميعاً وجد بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين عدد آخر من الوظائف، ورد ذكرها فى بعض المراجع فقط دون المصادر المعنية بالفترة، منها ما ذكره الأستاذ الدكتور: حسن إبراهيم حسن من أن: "مصر كانت مقسمة إلى أقاليم كبيرة، وهذه الأقاليم تشتمل على كور، والكورة تشبه المديرية اليوم، وتشتمل على مدن وقرى، ويشرف عليها رئيس الكورة، ويعد بمثابة المدير أو المحافظ اليوم، وله نائب يعتبر بمثابة وكيل المديرية أو المأمور، ويرأس القرية رئيس أشبه بالعمدة "[٤] وفى هذا المعنى يقول

(١) المسبحى: تاريخ مصر فى سنتين، ص ١٧٣.
(٢) د. حسن إبراهيم حسن: المعز لدين الله، ص ١٦١.
(٣) محمد محمود على حسن: قوص مركز إسلامى لصعيد مصر، ص ١٣٥.
(٤) د. حسن إبراهيم حسن: المعز لدين الله، ص ١٦١.

الأستاذ الدكتور عطية مشرفة أن : " كل عمل ينقسم إلى كور، وكل كورة تشتمل على عدة قرى،ولكل قرية زمام، أطيان خاصة بها، وعلى كل عمل أو إقليم رئيس (وهو بمثابة المدير الآن) وعلى كل كورة نائب رئيس (وهو بمثابة المأمور الآن) وعلى كل قرية زعيم (وهو بمثابة العمدة الآن) [(١)] ". وإن كان هناك اختلاف بين الكاتبين فى التوزيع والتسمية، كما هو واضح من تسمية الأول لصاحب الكورة بالمدير، وهو من رجح أنه كان نائباً على الكورة من قبل والى الإقليم. وتسمية الثانى لصاحب الإقليم بالمدير، وصاحب الكورة بالمأمور– ويتضح أيضاً مما ورد عندهما أنهما استخدما مصطلحات حديثة لم تكن مستخدمة فى العصور الإسلامية.

وأياً كان الأمر أو الاختلاف، فإن هذا ليس مجال الإهتمام الآن، بل الأهم هو" رئيس القرية " والذى شبه " بالعمدة " اليوم. فهذه الوظيفة لم أجد لها ذكر فى المصادر المعنية بالفترة، ولكنها ذكرت فى الكتابات السابقة على كتابات العصر الفاطمى، والتى عرف فيها صاحب هذه الوظيفة باسم(المازوت)، والتى وردت فى العديد من المصادر والمراجع [(٢)]. فالمازوت هو شيخ القرية، والمتكفل بجميع أعبائها بما فى ذلك الأعباء المالية. وذكره البعض أنه " رئيس القرية "[(٣)] وقد وردت فى العديد من أوراق البردى العربية من ذلك ورودها ضمن نصوص إحدى البرديات المؤرخة فى شهر شوال سنة ٩١هـ/٢–٣١أغسطس سنة ٧١٠م عثر عليها فى كوم أشقاو بصعيد مصر[(٤)].

أما عن العلاقة بينه وبين حاكم الإقليم فهى علاقة تبعية، فصاحب الإقليم يتلقى الأوامر والتعليمات من السلطة المركزية ويبلغها لعماله على النواحى والقرى، ومنهم رئيس القرية المازوت،. وكما كان الوالى مسئولاً عن إنجاز الأعمال أمام السلطة المركزية، كان

(١) د. عطية مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص ١٤٥.
(٢) عنها بالتفصيل : انظر د. صفاء حافظ :الإدارة المحلية فى مصر فى عصر الولاة، ص ٨٥: ٩٠.
(٣) جروهمان: مجموعة أوراق البردى ،ج٣، ص ١٨.
(٤) د.سعيد مغاورى: الألقاب وأسماء الحرف، ص ٧٩٧.

المازوت مسئولاً عن إنجاز الأعمال المتعلقة بقريته أمام الوالى، ويعاونه فى ذلك عدد من الموظفين والعمال– فى نطاق القرية– حتى يتم إنجاز ما كلف به[١].

هكذا كانت إدارة الإقليم تتشعب وتتسع حتى تشمل أصغر وحدة بالإقليم، وذلك حتى يتم إنجاز شئون الإقليم الإدارية على أكمل وجه تأمله الحكومة المركزية. ومن ثم وجد على أصغر وحدات التقسيم (القرية) رؤساء لإدارتها وتنظيم شئونها. حتى من قبل عصر الخلفاء الفاطميين، فما بالنا بالعصر الفاطمى، الذى تقدمت فيه النظم الإدارية، وزاد الاهتمام بالأقاليم وإدارتها. إذاً فبالأحرى أن توجد هذه الوظيفة فى العصر الفاطمى.

وإلى جانب هؤلاء جميعاً وجد رجال آخرون مسئولون عن حماية الإقليم والدفاع عنه[٢]. وهم الحامية التى تبعث بها الحكومة المركزية إلى الأقاليم[٣]– وخاصة الثغور–، وقد كان هؤلاء محط اهتمام الخلفاء الفاطميين، فهم لا يتوانون أبداً عن إرسال مثل هذه الحاميات باستمرار، وفى هذا يقول السبحي: " أن بعض الرجال كانت ترسلهم الحضرة إلى الأقاليم لحفظها " [٤]، كما كان يتم توفير الأعطيات اللازمة لهم[٥]. وذلك حتى يتم الدفاع عن الأقاليم وحمايتها ضد أى عدوان أو اضطراب، خاصة مع حكومة ذات مذهب مخالف لأهل البلد الواقع تحت حكمها، فضلاً عن كثرة أعدائها– المتربصين بها من كل جانب– ومن هنا كانت أهمية هؤلاء ومكانتهم، ودورهم فى الإدارة بالإقليم.

وقد كانت العلاقة بين حاكم الإقليم وهؤلاء علاقة مساندة ومؤاذرة. ويتضح ذلك مما أورده القلقشندى فى موسوعته من نسخة سجل لتجديد ولاية أحد الولاة وقد جاء فيه: "... وانظر فى أمر الرجال المستخدمين معك نظراً يؤدى على مصلحتهم "[٦] ويقصد بالرجال هنا أى الجنود[٧].

(١) عن تفصيل ذلك، انظر د.صفاء حافظ: السابق،ص ٨٩.
(٢) د.الشيال: مجموعة الوثائق الفاطمية، ص ٥٤.
(٣) عن هؤلاء: انظر د. سهام أبو زيد : المغاربة، ص ٧١: ٧٢.
(٤) المسبحى : تاريخ مصر، ص ١٧٤: ١٧٥.
(٥) المقريزى: اتعاظ، ج٢، ص ٢١٨: ٢١٩.
(٦) القلقشندى: صبح الأعشى ،ج ٨، ص ٢٣٩: ٢٤١.
(٧) د.الشيال: مجموعة الوثائق الفاطمية، ص ٥٤.

كانت هذه أهم وأشهر الوظائف التى وجدت بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين معاونة لولاتها فى إنجاز مهامها الإدارية، والتى تم التوصل إليها، ولا يمكن القطع بأنها جميع الوظائف التى وجدت آنذاك– لكنها الأغلب– والتى من خلالها يمكن أن تظهر صورة الشكل الإدارى الذى كان يسير عليه الإقليم من كافة الجوانب، دينية، وأمنية، واقتصادية، وإدارية، وحتى عسكرية. ثم علاقة حاكم الإقليم بالعاملين فى هذه المجالات. وظهر من خلال البحث أن مهام الوالى فى الأغلب تقديم المساعدة والعون لهؤلاء الموظفين، حتى يتمكنوا من إنجاز أعمالهم بالشكل الذى يرضى الحكومة المركزية، دون أن يكون هناك تدخل سافر من قبل الوالى فى أعمال هؤلاء، أو حتى تعيينهم وعزلهم– على الأغلب– وإن وجد فهو دور هامشى، بل كانت الحكومة المركزية هى التى تحدد له الإطار الذى يسير عليه فى تعامله مع هؤلاء، وإن كانت قد أعطته الحق فى تعيين بعض العمال التابعين لإقليمه، لكنها فى الوقت نفسه احتفظت لها بالقدر الأكبر من السلطان و النفوذ على هؤلاء وأعمالهم، كما حدت من نفوذه وسلطانه معهم بشكل يؤكد بأن الإدارة فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين اتسمت بالمركزية الشديدة،وأن الأقاليم المصرية آنذاك لم تعرف اللامركزية الإدارية، ولم يكن لولاتها حق التصرف المطلق فى الإدارة وتعيين الأتباع، مع منح قدر ضئيل جداً من الحرية فى هذا المجال، وهو ما تحدده الحكومة المركزية. وحتى يتم إنجاز الشئون الإدارية بالأقاليم على الوجه الأكمل أقامت حكومة الخلفاء الفاطميين فى مصر عدداً من الدواوين، لتنظيم إدارة هذه الأقاليم، وسير شئونها على غرار ما هو كائن بالعاصمة :–

دواوين الأقاليم :–

بعد هذا العرض لأهم وأشهر الوظائف التى وجدت بالأقاليم المصرية فى عصر الخلفاء الفاطميين، تلك الوظائف التى لا يمكن حصرها، والتى إن دلت على شىء فإنما تدل على الإهتمام البالغ من قبل حكومة الخلفاء الفاطميين بالأقاليم المصرية وإدارتها،– لمعاونة ولاتها فى إنجاز المهام الإدارية– وتأكيداً لهذا المعنى جعل الفاطميون للدواوين الكبرى بحاضرة الخلافة– القاهرة– فروعاً للأقاليم وإدارتها، حيث كانت اختصاصات

الإقليم ترتكز فى هيئة تمثيلية واحدة وهى الديوان المختص بها[١]. فعلى سبيل المثال" الدواوين المالية" كما هو معروف كان مقرها العاصمة، لكن اهتماما بشئون الأقاليم جعل لها فروع بهذه الأقاليم. فيذكر أن ديوان المال كان يأتى فى مقدمة الدواوين لاتصاله بتصريف الشئون المالية، وقد انقسم هذا الديوان قسمين كبيرين: القسم الأول خاص بالمديريات والأعمال، والثانى يخص الباب أو يشرف على الدواوين المالية بالقاهرة[٢].

وكذلك" ديوان الخراج "– وما له من أهمية– فقد كان له هو الآخر فروع بالأقاليم المصرية فى فترة الدراسة، فيذكر بأنه كان فى العصر الفاطمى لكل إقليم ديوان خراج خاص به، وهو فرع لديوان الخراج الرئيسى فى العاصمة. وعليه كان لكل إقليم مباشرون للخراج، و كان يعتمد مباشر الخراج على موظفين وعمال من نفس الإقليم، إلى جانب أنه كان يحضر من ديوان الخراج الرئيسى موظفون يشرفون على الموظفين والعمال المحليين عند القيام بعملهم[٣].

كذلك" ديوان الإنشاء" بالعاصمة كان له هو الآخر فروع بالأقاليم يعمل بها كتاب على درجة كبيرة من العلم والكفاءة، لا تقل عما كان عليه كتاب ديوان الإنشاء بالعاصمة، بل ربما وصل إلى رئاسة إنشاء العاصمة من كان بإحدى فروعه فى أحد الأقاليم. وتأكيداً لهذا " القاضى الفاضل" الذى كان يعمل بديوان الإنشاء والجيش فى الاسكندرية، واستدعى إلى القاهرة فى عهد الخليفة الظافر وكان" العادل رزيك بن طلائع" هو الذى استقدمه من الاسكندرية للعمل بحضرته فى ديوان الجيش بالعاصمة[٤]. هناك أيضاً " ديوان الزكاة " بالعاصمة فقد كان له هو الآخر فروع بالأقاليم[٥].هكذا الأمر فى باقى الدواوين، أو فى الأغلب منها حتى يتم إنجاز إدارة الأقاليم على الوجه الأكمل، وعلى غرار ما كان يحدث

(١) د.مشرفة: نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، ص ١٥١.

(٢) أميرة إبراهيم الهلف: الأوضاع الإدارية فى الدولتين الفاطمية والأيوبية، ص٤٢.

(٣) د.فاطمة مصطفى عامر: تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية، ج٢، ص ٤٣.

(٤) عمارة اليمنى: (هو عمارة بن أبى الحسن بن زيدان بن أحمد الحزمى الحكمى اليمنى الشافعى أبو محمد نجم الدين) ت ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م :- النكت العصرية فى أخبار الوزراء المصرية، ص ٥٣: ٥٤ تحقيق هرتونغ درنبرغ، ط باريس، ١٨٩٧م. المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ٢٢٨.

(٥) سمير حنفى:الدواوين فى مصر خلال العصر الفاطمى، ص ١١٠.

بالعاصمة. وليس هذا فحسب بل إن بالأقاليم أيضاً دواوين خاصة بها لإنجاز مهامها (ولا شك بأنه كان للولاة دور فى إدارة هذه الدواوين، أو حتى على الأقل الإشراف عليها باعتباره حاكم الإقليم أى الرئيس الأعلى بالإقليم) فمثلاً كان بالإسكندرية دواوين خاصة بها [(١)]، كذلك كان بتنيس ودمياط دواوين خاصة بها[(٢)]، كذلك كان لقوص ديوان خاص بها[(٣)].

وأياً كان الأمر فقد كان بالأقاليم المصرية فى عهد الخلفاء الفاطميين دواوين خاصة بها، لإنجاز مهامها الإدارية سواء أكانت الدواوين فروعاً للدواوين الرئيسية بالعاصمة، كما هو الحال فى دواوين المال والإنشاء والخراج والزكاة وغيرها أو كانت هذه الدواوين خاصة بالأقاليم كدواوين الإسكندرية وتنيس ودمياط وقوص وغيرها، ولا شك أنه كان بهذه الدواوين عدد كبير من الكتاب والموظفين للقيام بالمهام فيها بالشكل الذى يرسم لهم من قبل الحكومة المركزية، ولا شك أيضاً بأنه كان للولاة دور فى إدارة هذه الدواوين وسير الأمور بها، أو حتى على الأقل الإشراف عليها، باعتبار حاكم الإقليم هو الرئيس الأعلى به.

وهكذا كانت أمور الأقاليم وشئونها فى مصر فى عصر الخلفاء الفاطميين تسير بواسطة أعداد كبيرة وضخمة من الموظفين والعمال، فضلاً عن دوائر حكومية خاصة بها، وكل هذا ينظم بتدبير مرسوم فى غاية الدقة والإحكام . ولاشك أن هذا المسار الدقيق كان فى حاجة إلى مساندة حاكم الإقليم، وبهذا يكون للوالى الدور الأكبر والرئيسى فى إدارة الإقليم فى جميع المجالات.

وإذا كانت كل هذه الجهود تقع على عاتق حكام الأقاليم فيا ترى ما هى دقائق وتفصيلات واجباتهم وحقوقهم؟ وهذا هو موضوع الفصل التالى.

(١) العماد: خريدة العصر، ص ٢٠٠، المقريزى: اتعاظ، ج٣، ص ٢٨٤، الأدفوى: الطالع السعيد، ص ١٠٠: ١٠١.
(٢) المقريزى: اتعاظ، ج٢، ص ١٣٢، ٢٤٧. المناوى. الوزارة والوزراء، ص ٢٥٨.
(٣) عمارة اليمنى: النكت، ص٣٨، المقريزى : اتعاظ، ج٣، ص ٢٢٨.